

زخم استثماري قوي بعد الاتفاق الأمريكي الإيراني

بورصات الخليج تراهن على السلام

1 تفأول واسع يسيطر على المستثمرين مع انحسار المخاطر السياسية

2 توقعات بتدفقات أجنبية وانتعاش غير مسبوق في التداولات الخليجية

كتب مساعد صالح

استقبلت أسواق المال الخليجية الإعلان عن التوصل إلى تفاهم أولي بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الحرب، بحالة من التفاؤل انعكست سريعاً على أداء الأسواق ومعنويات المستثمرين، وسط توقعات بأن تدخل المنطقة مرحلة جديدة من الانتعاش الاقتصادي والنشاط الاستثماري المكثف بعد سنوات من القلق المرتبط بالتوترات الجيوسياسية.

وشهدت جلسة أمس زخماً ملحوظاً في مختلف البورصات الخليجية، مع تحرك السيولة نحو الأسهم القيادية والقطاعات التشغيلية، في إشارة واضحة إلى عودة شهية المخاطرة لدى المستثمرين المحليين والأجانب، وإعادة بناء المراكز الاستثمارية التي جرى تقليصها خلال فترات التصعيد السابقة. وفي الكويت، عكست التداولات قوة واضحة في السيولة التي بلغت نحو 143.8 مليون دينار، عبر تداول أكثر من 530.8 مليون سهم من خلال 33.5 ألف صفقة نقدية، ورغم التراجع الطفيف للمؤشر العام بنسبة 0.04% ليستقر عند 8835.90 نقطة،

فإن الأداء اتسم بالتماسك، فيما حافظ مؤشر السوق الأول على استقراره فوق حاجز 9300 نقطة، مدعوماً بنشاط الأسهم القيادية والتشغيلية.

أما السوق السعودية، فقد افتتح مؤشرها الرئيسي تعاملاته بمكاسب قوية تجاوز معها مستوى 11100 نقطة، قبل أن تحد عمليات جني الأرباح خلال المزاد من تلك المكاسب، ليغلق عند 11095.86 نقطة، بفارق محدود للغاية عن الجلسة السابقة. وبلغت قيم التداول نحو 6.5 مليار ريال سعودي، في مؤشر على استمرار تدفق السيولة وترقب المستثمرين للفرص الاستثمارية الجديدة.

وفي قطر، بدأ التفاؤل أكثر وضوحاً، حيث واصل المؤشر العام ارتفاعه ليغلق عند مستويات تقارب 10500 نقطة، مسجلاً مكاسب بلغت نحو 0.89%، وسط نشاط ملحوظ للمحافظ المحلية والأجنبية التي سعت إلى اقتناص الفرص قبل اتساع نطاق الصعود المتوقع.

وفي المقابل، غابت أسواق الإمارات عن المشهد بسبب عطلة رأس السنة



الهجرية، إلا أن المتعاملين يتربقون عودتها اليوم الثلاثاء وسط توقعات بأن تلحق سريعاً بموجة المكاسب التي شهدتها بقية الأسواق الخليجية. ويرى محللون ماليون أن الاتفاق الأمريكي الإيراني قد يشكل نقطة تحول مهمة للأسواق الإقليمية، إذ من المتوقع

أن يسهم في خفض علاوة المخاطر الجيوسياسية، وإعادة تنشيط حركة التجارة والملاحة وإمدادات الطاقة، بما ينعكس إيجاباً على تقييمات الأسهم وأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة. ويتوقع الخبراء أن تشهد الأسابيع المقبلة دخولاً أكبر للمستثمرين

أكد أن الاقتصاد العالمي لا يزال صامداً

«صندوق النقد»: إعادة إنتاج النفط إلى مستواه ستستغرق وقتاً

ولاحظت غورغيففا أن الاقتصاد العالمي «يبدو صامداً» عموماً، إذ ثمة «دينامية قوية» في الدولتين اللتين تعدان محركي الرئيسيين، وهما الولايات المتحدة والصين.

غير أنها اعتبرت أن بعض مناطق العالم تعاني ضرراً أكبر جراء ندرة الطاقة والارتفاع الحاد في أسعارها، ولا سيما في إفريقيا.

وأوضحت غورغيففا أن «دولاً إفريقية عدة واجهت نقصاً في الوقود، من بينها إثيوبيا ومالوي وزامبيا، كما أن معظمها يتأثر بشكل كبير بصدمة ارتفاع أسعار الوقود». وأشارت إلى أن «أسعار البنزين ارتفعت بنحو 50% منذ بداية الحرب، في بلدان كليسوتو ورواندا وتنزانيا».

رحبت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغيففا بتوصل طهران وواشنطن إلى اتفاق، لكنها نبهت إلى أن تلاشي تداعيات حربهما على إمدادات الطاقة العالمية سيستغرق وقتاً.

وتوصلت إيران والولايات المتحدة الأحد إلى اتفاق لإنهاء حرب استمرت نحو أربعة أشهر وتسببت في شل مضيق هرمز، الممر البحري الرئيسي لنقل المحروقات.

وكتبت غورغيففا في مقال مدونة «كلما جرى احتواء، هذه الصدمة في مجال الطاقة، بشكل أسرع، كان ذلك أفضل، لا سيما أن إعادة الإنتاج إلى مستواه ستستغرق وقتاً نظراً إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبني التحتية» في الخليج.

اتفاق أمريكي إيراني يشعل أسواق الأسهم ويضغط على النفط

شهدت الأسواق المالية العالمية انطلاقة قوية مع بداية الأسبوع، بعدما استقبل المستثمرون إعلان التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز بارتياح كبير، ما أعاد الثقة إلى الأسواق وعزز الإقبال على الأسهم العالمية. وأدى الاتفاق إلى تراجع المخاوف المرتبطة بأمن إمدادات الطاقة العالمية، الأمر الذي انعكس سريعاً على حركة الأسواق المالية والسلعية. سجلت العقود الآجلة للأسهم الأمريكية ارتفاعات ملحوظة، حيث قادت مؤشرات داو جونز وستاندرد أند بورز 500 وناسداك موجة الصعود، وسط توقعات بانخفاض الضغوط التضخمية وتحسن بيئة الأعمال. كما امتدت المكاسب إلى الأسواق الآسيوية، إذ حقق مؤشر نيكاي الياباني ومؤشر كوسبي الكوري الجنوبي

مكاسب قوية مدعومة بعودة شهية المستثمرين للمخاطرة. وفي أوروبا، شهدت البورصات الرئيسية ارتفاعات جماعية، مع صعود مؤشري داكس الألماني وكاك 40 الفرنسي، في ظل تفأؤل المستثمرين بإمكانية استقرار أسواق الطاقة وتراجع التوترات الجيوسياسية التي أثرت خلال الأشهر الماضية على النشاط الاقتصادي في عدد من الاقتصادات الكبرى.

في المقابل، تعرضت أسعار النفط لضغوط قوية، متراجعة بنحو 5% مع تراجع المخاوف بشأن تعطل الإمدادات وعودة التوقعات باستقرار حركة الشحن عبر مضيق هرمز. وأدى هذا التراجع إلى ضغط على أسهم شركات الطاقة والنفط، التي كانت من أبرز المستفيدين خلال فترات التوتر الجيوسياسي وارتفاع الأسعار.

خاصة مع اقتراب شركتي «أوبن إيه آي» و«أنتروبك» من تنفيذ اكتتابات عامة مرتقبة قبل نهاية العام الجاري، وسط توقعات بأن تستفيد الشركتان من الزخم الاستثماري الحالي في قطاع الذكاء الاصطناعي.

ويُنظر إلى التحركات الإيجابية لسهم «سببس إكس» باعتبارها مؤشراً قوياً على استعداد الأسواق لاستقبال موجة جديدة من الشركات التقنية العملاقة، في وقت تتسارع فيه الاستثمارات العالمية في الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية، ما يعزز احتمالات تحقيق تقييمات قياسية للشركات التي تقود هذا التحول.

سجل 173.30 دولار والقيمة السوقية تتجاوز 2.2 تريليون دولار

سهم «سببس إكس» يواصل الصعود في ثاني أيام تداوله



واصلت أسهم شركة «سببس إكس» مكاسبها القوية في الأسواق الأمريكية، مسجلة ارتفاعاً جديداً خلال تداولات ما قبل افتتاح جلسة الإثنين، في امتداد مباشر للزخم الاستثنائي الذي رافق إدراج الشركة التاريخي، والذي دفعها سريعاً إلى قائمة الشركات الأعلى قيمة في العالم.

وصعد سهم الشركة بنسبة وصلت إلى 7.7% ليبلغ نحو 173.30 دولاراً، بعد أداء قوي في أولى جلسات التداول نهاية الأسبوع الماضي، حين قفز السهم بنحو 19% عقب طرح العام الأولي الضخم الذي بلغت قيمته 75 مليار دولار، وهو ما رفع القيمة السوقية للشركة إلى أكثر من تريليوني

دولار خلال أيام قليلة فقط من الإدراج. ويعكس الارتفاع المتواصل لسهم «سببس إكس» حالة من الثقة المتزايدة لدى المستثمرين تجاه الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة، خاصة بعدما عززت الشركة حضورها في هذا القطاع عبر دعم تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجيتها التوسعية، عقب استحواذها في وقت سابق من العام على شركة «xAI» التابعة لرجل الأعمال الأمريكي إيلون ماسك.

ويرى مراقبون أن الأداء القوي لسهم «سببس إكس» قد يمثل نقطة تحول مهمة في شهية المستثمرين تجاه الطروحات التكنولوجية الكبرى،

أخبار عالمية

السعودية تعزز التحول الرقمي بإنفاق يتجاوز 31 مليار ريال



أنفقت السعودية أكثر من 31.9 مليار ريال (8.5 مليار دولار) خلال عام 2025 على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، في إطار تسريع التحول الرقمي وتطوير الخدمات الحكومية. وبلغت قيمة العقود الحكومية نحو 31.7 مليار ريال عبر أكثر من 6145 عقداً، ما يعكس نضج المنظومة الرقمية وارتفاع كفاءة الإنفاق العام. وأسهم استكمال مشاريع البنية التحتية الرقمية، إلى جانب توحيد المشتريات الحكومية والاستفادة من الاتفاقيات الإطارية الوطنية، في تعزيز الكفاءة التشغيلية والمالية. كما واصلت المملكة توجيه استثماراتها نحو التقنيات المتقدمة.

سلطنة عمان تؤسس مجلساً للتنسيق الاقتصادي



وجه سلطان عمان هيثم بن طارق بإنشاء مجلس للتنسيق الاقتصادي بهدف تعزيز الانسجام بين السياسات الحكومية ومتطلبات القطاع الخاص، واستشراف التغيرات الاقتصادية العالمية، ودعم نمو القطاعات الإنتاجية. ويأتي القرار في إطار توجهات تستهدف تنويع الاقتصاد وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية. كما أقر مجلس الوزراء إنشاء «هيئة الأصول الحكومية» لتتولى إدارة واستثمار الأصول الثابتة للدولة وفق معايير الشفافية والكفاءة. وتهدف العوائد الاستثمارية وتحويل الأصول الحكومية إلى مورد اقتصادي مستدام يدعم المالية العامة.

توقعات برفع الفائدة اليابانية مرتين رغم اتفاق السلام



توقع سيساكو كاميدا، كبير الاقتصاديين السابق في بنك اليابان، أن يواصل البنك المركزي مسار تشديد السياسة النقدية عبر رفع أسعار الفائدة مرتين خلال العام الجاري، رغم اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وإيران. وأوضح أن البنك المركزي يهدف إلى الحد من التضخم، لكنّها لن تغير توجه البنك نحو تطبيع السياسة النقدية.

إشادة بالدور المجتمعي للشركة وتأكيد أهمية الشراكة الوطنية في تعزيز قيم الانتماء

برعاية «وربة كابيتال».. محافظ مبارك الكبير يكرّم الفائزين بمسابقة «أجمل زينة منزل»

صباح بدر صباح السالم يستقبل قيادات الشركة في ديوان المحافظة

2

وربة كابيتال تحتفي بالفائزين في مبادرة وطنية بمناسبة الأعياد

1



في إطار دعم المبادرات الوطنية وتعزيز الشراكة المجتمعية، استقبل معالي محافظ مبارك الكبير ومحافظ حولي بالتكليف الشيخ صباح بدر صباح السالم الصباح، في مكتبه بديوان عام المحافظة، مسؤولي شركة وربة كابيتال القابضة، وذلك بمناسبة تكريم الفائزين في مسابقة «أجمل زينة منزل» التي أقيمت تزامناً مع احتفالات البلاد بالأعياد الوطنية وبرعاية الشركة.

وأشاد معالي المحافظ بالدور المجتمعي الذي تضطلع به شركة وربة كابيتال من خلال رعايتها للمبادرات الوطنية، مؤكداً أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في ترسيخ قيم الانتماء وتعزيز الهوية الوطنية. كما قام معاليه بتكريم الشركة تقديراً لجهودها ومبادراتها المتميزة، فيما أعقب مراسم التكريم لقاء خاص تناول عدداً من القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك.

وشهد اللقاء تكريم الفائزين بالمراكز الثلاثة الأولى في المسابقة، وهم نوال سعد المكي، و خالد عبدالعزيز الرباح، و أيمن جاسم الزيد، بحضور الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة شركة وربة كابيتال أحمد حمد الخميلى،



تكريم أصحاب المراكز الثلاثة الأولى وتسليمهم الجوائز

3

المحافظ يثمن مبادرات وربة كابيتال ومسؤوليتها المجتمعية

4

لقاء خاص عقب الحفل لبحث ملفات وقضايا ذات اهتمام مشترك

5

تسليم الجوائز من قبل أحمد حمد الخميلى، الدكتور بهاء السليمي ويوسف رشيد الجاسم

6



أخبار الشركات

«وربة للتأمين» تكشف الأثر المالي لإتمام صفقة «الكويت الدولي»

كشفت شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين الأثر المالي لإتمام صفقة شراء أسهم بنك الكويت الدولي؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. وأشارت إلى أنه اشترت 8.37 مليون سهم في «الكويت الدولي» بسعر 259 فلساً للسهم، عن طريق عملية نقل ملكية من خلال بورصة الكويت، ونفذت الصفقة أمس الأحد بقيمة 2.17 مليون دينار.

وذكرت «وربة للتأمين» أن الأثر المالي للصفقة يتمثل في زيادة بند الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بقيمة 2.17 مليون دينار؛ وذلك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (المعيار 9)، كما نتج عن الصفقة مدفوعات نقدية بـ 2.17 مليون دينار.

ولفتت إلى أنه سيتم تحديد الأثر من الصفقة كأرباح أو خسائر طبقاً للتغير في سعر السهم والتوزيعات النقدية المحصلة؛ وذلك على أن يظهر الأثر المالي في البيانات المالية للربع الثاني لعام 2026.

وكانت شركة العربية العقارية، قد أعلنت في وقت سابق من اليوم، تنفيذ عملية نقل ملكية 8.37 مليون سهم مملوكة لها في بنك الكويت الدولي إلى شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين، مع تسلم قيمة الصفقة؛ ليصل رصيد الأوراق المالية بعد التعامل الحالي إلى 37.06 مليون سهم.

«يونيكاب»: منح شركتين تابعتين حدوداً ائتمانية نقدية بـ 7 ملايين دينار

أعلنت شركة يونيكاب للتمويل والاستثمار منح شركتين تابعتين حدوداً ائتمانية نقدية بـ 7 ملايين دينار، من بنكين محليين؛ لتمويل أنشطة الشركة، وفق بيان لبورصة الكويت. وتفصيلاً، فقد تم منح شركة الكويتية الأولى للخدمات التعليمية التابعة والمملوكة بالكامل للشركة الأم تمويل نقدي بـ 6 ملايين دينار، فيما تم منح شركة إسكان العمانية العقارية إحدى الشركات التابعة تمويلًا نقدياً بمليون دينار.

وذكرت «يونيكاب» أنه لا يمكن تحديد الأثر المالي في الوقت الحالي، على أن ينعكس أثر تلك التسهيلات على البيانات المالية للشركة؛ طبقاً لما يتم استخدامه فعلياً منها. وفي آخر بيانات معلنة، فقد سجلت «يونيكاب» صافي ربح في النصف الأول المنتهي في 28 فبراير السابق بقيمة 591.24 ألف دينار، بانخفاض 10% عن مستواه في الفترة ذاتها من عام 2025 البالغ 659.62 ألف دينار.

«العربية العقارية»: نقل ملكية 8.37 مليون سهم في «الكويت الدولي»

أعلنت شركة العربية العقارية تنفيذ عملية نقل ملكية 8.37 مليون سهم مملوكة لها في بنك الكويت الدولي إلى شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين، مع تسلم قيمة الصفقة؛ وفق بيان لبورصة الكويت.

ولفتت «العربية العقارية» إلى أن الأثر المالي للصفقة سينعكس على القوائم المالية المرجلة المكثفة والمجمعة للشركة للفترة المنتهية بـ 30 يونيو الحالي، عبر زيادة بند النقد والنقد المعادل بقيمة متحصلات الصفقة الإجمالية البالغة 2.17 مليون دينار.

وأوضحت أنه تماشياً مع محددات معيار «IFRS 9»، وما تحقق من أرباح بلغت 933.13 ألف دينار نتيجة التخلص من الأدوات المالية المصنفة تحت بند أدوات حقوق ملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر، سيجرى إعادة توبييها مباشرة إلى بند الأرباح المرجلة ضمن حقوق الملكية.

وكانت «العربية العقارية» قد أعلنت في الأسبوع الماضي موافقة مجلس إدارتها على رغبة شراء مقدمة من طرف ذي صلة وهي شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين بخصوص أسهم بنك الكويت الدولي.

تابعة لـ «بيوت القابضة» تبيع عقاراً استثمارياً بـ 1.65 مليون دينار

باعت شركة ريل استيت هاوس التابعة لشركة بيوت القابضة عقاراً استثمارياً بمنطقة خيطان بمبلغ 1.65 مليون دينار. وأوضحت «بيوت»، في بيان لبورصة الكويت، أنه قد تحقق عن الصفقة ربح قدره 194 ألف دينار.

وحسب آخر بيانات معلنة، فقد بلغ صافي ربح «بيوت» في الربع الأول من عام 2026 نحو 2.02 مليون دينار، بتراجع 36.11% عن 3.15 مليون دينار صافي ربح الفترة المماثلة من العام السابق.

عمومية «بوبيان للبتروكيماويات» تُقر توزيع 25% أرباح نقدية و5% منحة

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة بوبيان للبتروكيماويات توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية وأسهم منحة مجانية عن العام المنتهي في 30 أبريل 2026، فضلاً عن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتشكيل المجلس.

وحسب بيان لبورصة الكويت، فقد صادقت العمومية على توزيع أرباح نقدية بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم بواقع 25 فلساً للسهم بعد طرح أسهم الخزينة المملوكة، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 5% من رأس مال الشركة بما يعادل 5 أسهم لكل 100 سهم عن العام الماضي، مع تحديد جدول استحقاق تلك الأسهم.

يأتي ذلك مع الموافقة على تقرير مجلس الإدارة، والحوكمة، ومراقب الحسابات، والبيانات المالية الختامية للعام الماضي، وعلى توصية مجلس الإدارة بشأن وقف استقطاع نسبة 10% للاحتياطي الاختياري عن السنة المالية المنتهية بختام أبريل 2026.

وأقرت العمومية توصية مجلس الإدارة بشأن وقف استقطاع نسبة 10% للاحتياطي الإيجاري عن العام الماضي؛ لزيادته عن نصف رأسمال الشركة المصدر، مع الموافقة على توصية مجلس الإدارة بشأن توزيع المكافأة المقررة لأعضاء مجلس الإدارة بقيمة 200 ألف دينار.

من جانبه قال رئيس مجلس الإدارة، دبوس دبوس، إن الشركة وزعت أرباحاً نقدية على مساهميتها تقارب 500 مليون دينار على مدى 24 عاماً منذ تأسيسها، مؤكداً استمرار الشركة في تحقيق عوائد مجزية للمساهمين رغم التحديات التي يشهدها قطاع البتروكيماويات عالمياً.

وأضاف دبوس أن أرباح الشركة تأثرت خلال الفترة الماضية بتراجع أداء قطاع البتروكيماويات على المستوى العالمي، مشيراً إلى أن أرباح شركة إيكويت سجلت انخفاضاً مقارنة بالسنة السابقة.

وأوضح أن نتائج الربع الرابع شهدت تحسناً بعد استلام توزيعات الأرباح من بعض الاستثمارات، ما انعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركة.

وأشار إلى أن الاستثمارات الريدفة التي نفذتها الشركة في قطاعات متنوعة، أبرزها التعليم والصحة، ساهمت في الحفاظ على استقرار الربحية وتقليل الاعتماد على قطاع البتروكيماويات وحده.

وأكد دبوس أن أداء أسواق البتروكيماويات يبقى مرتبطاً بحركة الاقتصاد العالمي والتطورات الجيوسياسية، لافتاً إلى أن التوترات الجيوسياسية أثرت على أداء المصانع وسلاسل التوريد وحركة الشحن والتصدير خلال الفترة الماضية.

وبيّن أن مساهمات الشركات الزميلة والاستثمارات المتنوعة ساعدت في التخفيف من أثر هذه الضغوط، مشيراً إلى أن قطاع التعليم سجل أداءً مميزاً خلال الفترة الأخيرة. وشدد على أن توجه الشركة نحو الاستثمار في قطاعي التعليم والصحة يأتي ضمن استراتيجية تهدف إلى تنوع مصادر الدخل والحد من تأثير تقلبات قطاع البتروكيماويات، بما يعزز استدامة الأرباح والعوائد للمساهمين على المدى الطويل.

انتخاب مجلس إدارة

تضمن الاجتماع انتخاب مجلس الإدارة للثلاثة سنوات القادمة، والذي تم تشكيله برئاسة دبوس مبارك دبوس، وينوب عنه خالد علي الغانم، بعضوية كل من سعود عبدالعزيز الباطين، وخالد عبدالعزيز المريخي، وشركة أبناء مبارك دبوس للتجارة العامة والمقاولات ويمثلها خالد محمد السيد الأمير.

تقييد أنشطة «الأولى للاستثمار»

أعلنت شركة الأولى للاستثمار صدور قرار مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية رقم 74 لسنة 2026 بشأن إنهاء تقييد أنشطة أوراق مالية. وحسب بيان لبورصة الكويت، فإن تلك الأنشطة تتمثل في مدير محفظة الاستثمار، وأمين حفظ، ومدير نظام استثمار جماعي، ووكيل إكتتاب.

ويأتي ذلك لقيام «الأولى» بمعالجة أسباب تقييد الأنشطة المذكورة في القرار رقم 146 لسنة 2024، وبصدور القرار الجديد تعود بذلك إلى ممارسة أنشطة الأوراق المالية المرخص لها بالكامل. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد تراجعت خسائر «الأولى» في الربع الأول من عام 2026 بنحو 32.86% عن 96.99 ألف دينار، مقابل 144.46 ألف دينار في الربع المماثل من العام المنصرم.

30 ألف دينار غرامة على «غيتهوس كايتال»

أعلنت هيئة أسواق المال صدور قرار مجلس التأديب رقم (12/2026) مجلس تأديب) في الشكوى رقم (2025/15 شكوى)، بتوقيع جزاء مالي بقيمة 30 ألف دينار على شركة غيتهوس كايتال للاستشارات الاقتصادية والمالية، لمخالفتها قواعد أموال العملاء وأصولهم. وبينت الهيئة أن الشركة خالفت عدداً من أحكام الكتاب السابع من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، والمتعلقة بضوابط حفظ وإدارة أموال العملاء وأصولهم. وأكدت هيئة أسواق المال أن تطبيق القانون على جميع المتعاملين في أنشطة الأوراق المالية يمثل ركيزة أساسية لتعزيز النزاهة والشفافية وترسيخ بيئة استثمارية آمنة ومتوافقة مع أفضل الممارسات الدولية.

20 ألف دينار غرامة على «رابطة الكويت والخليج للنقل»

أعلنت هيئة أسواق المال صدور قرار مجلس التأديب بتوقيع جزاء مالي قدره 20 ألف دينار على شركة رابطة الكويت والخليج للنقل، وذلك لمخالفتها قواعد الإفصاح والشفافية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته. وأوضحت الهيئة أن المخالفة تتمثل في امتناع الشركة عن الإفصاح الفوري لبورصة الكويت عن معلومة جوهرية تتعلق بالأثر المالي الناتج عن توقيع شركات زميلة وتابعة للمجموعة اتفاقية تسوية تضمنت تنازل إحدى الشركات التابعة عن 28.24% من أسهم شركة زميلة مقابل تسوية مديونيات بقيمة إجمالية بلغت 17.22 مليون دينار.

وأضافت أن هذه التسوية انعكس أثرها بصورة جوهرية على المركز المالي للشركة، محققة ربحية بلغت نحو 3.73 ملايين دينار، دون قيام الشركة بالإفصاح عن تلك المعلومة حتى تاريخه، مؤكدة استمرارها في تطبيق أحكام القانون وتعزيز مبادئ الشفافية وحماية ثقة المستثمرين في السوق.

السوق الأول يتراجع رغم انحسار المخاوف الجيوسياسية

بورصة الكويت.. الضغوط البيعية تخطف الأضواء من تفاؤل المستثمرين

1 مليون دينار قيمة تداولات
تعكس نشاطاً مرتفعاً2 المستثمرون يفضلون جني الأرباح
بعد مكاسب الأحد القوية

بورصة الكويت: تحليل جلسة التباين بين التفاؤل السياسي وجني الأرباح

شهدت بورصة الكويت أداءً متبايناً رغم انحسار المخاوف الجيوسياسية بعد التفاهم الأمريكي الإيراني. غلب سلوك "جني الأرباح" والتحركات الفنية العقلانية على قرارات المستثمرين، مما أدى إلى تدوير التوتلة بدلاً من موجة هبوط حقيقية.

مؤشرات السوق وحركة السيولة

أداء القطاعات والأسهم البارزة

143.9 مليون دينار

قيمة التداولات

تعكس هذه القيمة نشاطاً مرتفعاً وزخماً مستمراً داخل السوق رغم تراجع بعض المؤشرات.



-0.26%

السوق الأول

انخفاض نتيجة ضغوط بيعية



+1.08%

السوق الرئيسي

صعود

"الانتقال من "العاطفة" إلى "العقلانية"

فضل المستثمرون التريث وجني الأرباح الفنية بعد مكاسب الأحد القوية (695 مليون دينار).

قفزة استثنائية
لقطاع التكنولوجيا
+12.97%

تصدر القطاع المكاسب، مما يشير إلى جاذبية الأسهم الصغيرة والمتوسطة.

"أولى وقود" نجم
السيولة والنشاط

21.36 مليون دينار

قيمة السولة مليون دينار
أكثر من 4.6 ألف صفقة

حركة انتقائية للأسهم

يعكس هذا التفرغ غياب البيع الجماعي وتوجه السيولة نحو فرص تشغيلية محددة.

تباين الأداء في الأسهم الفردية

السهم	الحالة	التغير / القيمة
السور	الأكثر ارتفاعاً	+32.25%
سبرجي	الأكثر تراجعاً	-7.27%
أولى وقود	الأعلى تداولاً (كمية)	59.37 مليون سهم

كتب مساعد صالح

التشغيلية يعكس توجه المحافظ والصناديق الاستثمارية نحو إعادة بناء المراكز استعداداً للمرحلة المقبلة، خصوصاً مع اقتراب موسم الإفصاحات المالية وما قد يحمله من مفاجآت إيجابية لبعض الشركات.

وأضافوا أن الأسواق الخليجية عموماً تراقب عن كثب مسار العلاقات الأمريكية الإيرانية، نظراً للارتباط الوثيق بين الاستقرار الجيوسياسي وأداء الأصول المالية في المنطقة.

حرية الملاحة

وأكدوا أن ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز يمثل عاملاً بالغ الأهمية بالنسبة للأسواق، ليس فقط بسبب تأثيره المباشر على صادرات النفط، بل أيضاً لما يحمله من انعكاسات على تكلفة التأمين والشحن، وثقة المستثمرين، ومستويات السيولة المتدفقة إلى المنطقة.

وفي الوقت ذاته، فإن استمرار الحذر في السوق الكويتي يعكس نزجاً نسبياً لدى المستثمرين الذين باتوا أكثر ميلاً إلى التريث وعدم الاندفاع وراء الأخبار الإيجابية قبل التأكد من استدامتها.

بل شهد حركة انتقائية واضحة. وخطف سهم «السور» الأضواء بعدما تصدر قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة بلغت 32.25%، مستفيداً من موجة طلبات قوية دفعت السهم لتحقيق مكاسب استثنائية خلال الجلسة.

في المقابل، جاء سهم «سبرجي» على رأس قائمة الأسهم المتراجعة، بعدما فقد 7.27% من قيمته، وسط عمليات بيع دفعت السهم إلى تسجيل أكبر انخفاض يومي بين الأسهم المدرجة.

وكان سهم «أولى وقود» نجم الجلسة بلا منازع من حيث النشاط، بعدما تصدر قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكميات، بإجمالي بلغ 59.37 مليون سهم.

كما استحوذ السهم ذاته على أكبر قيمة تداولات بلغت 21.36 مليون دينار، فضلاً عن تصدره نشاط الصفقات بعد تنفيذ نحو 4.66 آلاف صفقة، الأمر الذي يعكس اهتماماً استثنائياً من جانب المستثمرين بالسهم خلال الجلسة.

نشاط مكثف

ويرى محللون أن النشاط المكثف على بعض الأسهم

وعلى مستوى القطاعات، شهدت السوق تراجع أداء سبعة قطاعات مقابل ارتفاع ستة قطاعات أخرى، بما يعكس استمرار التباين بين توجهات المستثمرين.

وجاء قطاع الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات المتراجعة بانخفاض بلغت نسبته 1.09%، متأثراً بضغوط بيعية على عدد من مكوناته، بينما تصدر قطاع التكنولوجيا المشهد الإيجابي مسجلاً أكبر المكاسب بنسبة بلغت 12.97%، في واحدة من أقوى الارتفاعات القطاعية خلال الفترة الأخيرة.

ويشير الأداء القوي لقطاع التكنولوجيا إلى استمرار جاذبية الأسهم الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة على تحقيق تحركات سريعة، في ظل بحث المتعاملين عن فرص استثمارية تحقق عوائد تفوق متوسط أداء السوق.

بيع جماعي

أما على مستوى الأسهم، فقد ارتفع سعر 61 سهماً من أصل الأسهم المتداولة، في حين تراجع أداء 58 سهماً، بينما استقرت أسعار 14 سهماً دون تغيير، وهو ما يؤكد أن السوق لم يكن في حالة بيع جماعي أو شراء جماعي،

نحو 143.89 مليون دينار، توزعت على 530.82 مليون سهم، تم تنفيذها من خلال 33.58 ألف صفقة، وهو ما يعكس استمرار مستويات السيولة الجيدة، ويدعم الرأي القائل إن السوق يعيش مرحلة تدوير للسيولة أكثر من كونه يتجه إلى موجة هبوط حقيقية.

ويرى مراقبون أن السوق دخل مرحلة إعادة تقييم للتطورات السياسية الأخيرة، إذ إن الاتفاق المعلن بين الولايات المتحدة وإيران يمثل خطوة إيجابية من الناحية النظرية، لكنه يحتاج إلى ترجمة عملية تضمن استقراراً فعلياً في المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بحرية الملاحة في مضيق هرمز الذي يعد شرياناً حيوياً لتجارة النفط والطاقة العالمية.

ردة فعل عاطفية

وأشاروا إلى أن جلسة الاثنين جاءت مختلفة عن جلسة الأحد التي اتسمت بردة فعل عاطفية سريعة تجاه احتمالات انفراج الأزمة، بينما بدت تعاملات الاثنين أكثر عقلانية، حيث تحورت حول قراءة تأثيرات الاتفاق على المدى المتوسط وليس مجرد انعكاساته النفسية قصيرة الأجل.

قبل الانتقال إلى موجة شراء واسعة النطاق.

المؤشرات الرئيسية

وأغلقت المؤشرات الرئيسية على تباين، حيث انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 0.26%، كما تراجع المؤشر العام بنسبة طفيفة بلغت 0.04%، في حين تمكن مؤشر السوق الرئيسي من الارتفاع بنسبة 1.08%، وصعد مؤشر «الرئيسي 50» بنسبة 0.49% مقارنة بمستويات إغلاق جلسة الأحد.

ويعكس هذا الأداء استمرار حالة الانتقائية في قرارات المستثمرين، مع توجه السيولة نحو أسهم محددة في السوق الرئيسي بحثاً عن فرص سريعة، مقابل تعرض عدد من الأسهم القيادية في السوق الأول إلى ضغوط بيعية طبيعية بعد الارتفاعات السابقة.

ورغم التراجع المحدود للمؤشرين العام والأول، فإن مستويات النشاط ظلت مرتفعة نسبياً، في دلالة على استمرار الزخم داخل السوق وعدم تراجع اهتمام المتعاملين.

مستويات جديدة

وبلغت قيمة التداولات الإجمالية

نتائج الشركات المدرجة

ومن المتوقع أن تظل التداولات خلال الجلسات المقبلة رهينة عاملين رئيسيين: أولهما مدى تطور مسار الاتفاق الأمريكي الإيراني وتحوله إلى خطوات تنفيذية واضحة، وثانيهما نتائج الشركات المدرجة وما ستكشف عنه من مؤشرات تتعلق بالنمو والربحية خلال الفترة المقبلة. وفي المجمل، أظهرت جلسة الاثنين أن بورصة الكويت باتت أكثر قدرة على امتصاص الصدمات والتعامل بمرونة مع المتغيرات الإقليمية، لكنها في الوقت نفسه لا

تزال بحاجة إلى محفزات تشغيلية ومالية قوية تدفعها إلى تجاوز مرحلة الترقب الحالية. فبينما فتحت التهدة السياسية نافذة للتفاؤل، اختار المستثمرون التعامل معها بحسابات دقيقة، لتبقى الرسالة الأبرز من جلسة الاثنين أن الأسواق لا تتحرك بالعواطف وحدها، بل تبني اتجاهاتها على مزيج من الثقة والسيولة والنتائج، وهي العوامل التي ستحدد الوجهة المقبلة لبورصة الكويت خلال الفترة القادمة.

3 الرعاية الصحية تقود خسائر القطاعات في جلسة متباينة



4 التكنولوجيا تصدر القطاعات الرابحة بمكاسب لافتة



ضغوط التمويل وارتفاع التكاليف يعيدان تشكيل السوق

هل هناك أزمة عقارات في العالم عام 2026

بقلم: هادي قاسم - دكتور في الكيمياء الحيوية (ماليزيا)

3 ارتفاع أسعار الحديد والإسمنت ونقص العمالة يرفعان تكلفة البناء عالمياً

1 أسعار الفائدة المرتفعة تضاعف تكلفة التمويل وتحد من قدرة الأفراد على شراء المساكن

4 النمو السكاني والهجرة والتوسع الحضري يسرعون وتيرة الطلب على الوحدات السكنية

2 ديون الرهن العقاري التجاري تواجه ضغوط إعادة التمويل في بيئة نقدية مشددة



المبيعات، تواجه هذه الشركات أزمات سيولة حادة تعيق استكمال المشاريع.

4 - النمو السكاني والهجرة:

أدى التزايد السكاني المستمر، بالإضافة إلى موجات الهجرة وتدفقات اللاجئين في بعض المناطق، إلى زيادة الضغط وارتفاع الطلب على المساكن المتاحة، مما تسبب في قفزات تاريخية في أسعار العقارات والإيجارات. ويُعد النمو السكاني وتدفقات الهجرة العالمية والتوسع الحضري السريع من أبرز أسباب أزمة السكن العالمية، حيث تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة الطلب بوتيرة أسرع من قدرة الأسواق على توفير وبناء وحدات سكنية جديدة، مما يرفع أسعار العقارات وتكاليف الإيجارات بشكل غير مسبوق.

وتتمثل أسباب أزمة العقارات المرتبطة بالنمو السكاني والعوامل الديموغرافية في الآتي:

- **التوسع الحضري السريع:** تتركز الهجرة من الأرياف إلى المدن أو بين الدول في مراكز حضرية محددة، حيث تشير تقارير البنك الدولي إلى أن أكثر من 55% من سكان العالم يعيشون حالياً في المناطق الحضرية، مما يضع ضغطاً هائلاً على البنية التحتية.

- **زيادة الطلب مقارنة بالعروض:** تعاني معظم الدول المتقدمة والنامية من تباطؤ في وتيرة البناء مقارنة بالنمو السكاني الفعلي. وبحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، يحتاج العالم إلى بناء نحو 96 ألف مسكن ميسور التكلفة يومياً لاستيعاب الزيادة السكانية المتوقعة بحلول عام 2030.

- **تغير التركيبة الأسرية:** أدى التزايد السكاني وتغير أنماط المعيشة إلى زيادة عدد الأسر صغيرة الحجم، مما ضاعف الحاجة إلى عدد أكبر من الوحدات السكنية المستقلة، رغم أن عدد الأفراد الإجمالي قد يكون ثابتاً في بعض المجتمعات.

- **الهجرة والتدفقات الدولية:** أدى تدفق الوافدين والمغتربين بحثاً عن فرص العمل أو اللجوء إلى زيادة الكثافة السكانية في مدن معينة، مما ساهم في تفاقم فجوة النقص في المساكن المتاحة. وعلى سبيل المثال، يشهد سوق العقارات في دبي طلباً مستداماً بفضل استقبالها مئات الآلاف من المقيمين الجدد سنوياً.

الاستثمار طويل الأجل

تكمن الأزمة العقارية العالمية في أن «نهاية المضاربة» لا تُعد سبباً في حدوث الأزمة، بل هي النتيجة الحتمية لانتهاء فقاعات الأسعار وتوقف عمليات البيع والشراء الوهيمية. وبالتالي، انتهى عصر التداول قصير الأجل، وتحول السوق إلى الاستثمار طويل الأجل المدعوم بالعوامل الأساسية القوية.

تكلفة الاقتراض للمطورين والمشتريين على حد سواء، مما تسبب في إلغاء العديد من المشاريع السكنية.

3 - تباطؤ النمو العالمي:

يواجه قطاع العقارات في العديد من الدول تباطؤاً حاداً بسبب تعثر شركات التطوير العقاري وتراجع وتيرة المشاريع الجديدة. ويُعد تباطؤ النمو العالمي محركاً رئيسياً لأزمات العقارات، إذ يرتبط بانخفاض الدخل وتشديد الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة. ويؤدي هذا التباطؤ إلى تراجع الاستثمار العقاري وهبوط أسعار المنازل وتراكم العقارات غير المباعة، مما يهدد الاستقرار المالي والمصرفي.

- **ضعف القوة الشرائية وتضخم التكاليف:** يؤدي تباطؤ النمو إلى انخفاض فرص العمل وتراجع الدخل الحقيقي للأفراد، بالتزامن مع ارتفاع تكلفة بناء الوحدات السكنية نتيجة اضطرابات سلاسل الإمداد.
- **تشديد شروط التمويل:** ترفع البنوك أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم المصاحب للتباطؤ، مما يجعل القروض العقارية باهظة التكلفة ويؤدي إلى عزوف المشتريين وتراجع الطلب.

- **أزمات ديون المطورين:** تعتمد الشركات العقارية على القروض لتمويل مشاريعها، وعندما يتباطأ النمو العالمي وتراجع

- **شلل العقار التجاري:** بسبب صعوبة إعادة تمويل الديون بأسعار الفائدة الحالية، يشهد قطاع العقارات التجارية في بعض الدول المتقدمة انخفاضاً حاداً في القيم.

2 - زيادة تكاليف البناء:

ارتفعت أسعار المواد الخام وتراجعت الأراضي المخصصة للبناء، مما زاد من تكلفة إنشاء مشاريع جديدة، وبالتالي ارتفاع أسعار الوحدات السكنية بمعدلات تفوق نمو دخول الأفراد. وتُعد أزمة العقارات العالمية أزمة مركبة ناتجة عن التضخم العالمي، وتزايد تكاليف البناء، مثل الحديد والأسمنت، بشكل حاد، إضافة إلى تعقيدات سلاسل الإمداد. وقد أدت هذه العوامل إلى انخفاض المعروض من المساكن وتراجع القدرة على الشراء، مما تسبب في أزمة سكن خانقة في العديد من الدول.

- **أبرز أسباب زيادة تكاليف البناء عالمياً:**
- **ارتفاع أسعار المواد الخام:** شهدت أسعار مواد أساسية مثل الحديد والإسمنت والخشب قفزات تاريخية، متأثرة بتذبذب أسعار العملات الأجنبية والتوترات الجيوسياسية.

- **نقص العمالة:** تسببت التغيرات الديموغرافية والسياسات الاقتصادية في نقص حاد في أعداد العمالة الماهرة بقطاع البناء في العديد من الدول.

- **أسعار الفائدة المرتفعة:** أدت سياسات البنوك المركزية لكبح التضخم إلى زيادة

1 - ارتفاع تكلفة التمويل:

أدى رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة إلى زيادة تكلفة القروض المالية، مما جعل امتلاك منزل حلمًا بعيد المنال للكثيرين، وتسبب في تراجع الطلب الحقيقي. وتنتج أزمة العقارات العالمية بشكل رئيسي عن تشديد السياسات النقدية وارتفاع تكاليف التمويل، حيث أدى رفع البنوك المركزية لأسعار الفائدة إلى تضاعف أقساط القروض، مما تسبب في أزمة عالمية تتعلق بالقدرة على تحمل تكاليف السكن وحالة من الجمود في أسواق العقارات.

وتتلخص تداعيات ارتفاع تكلفة التمويل على السوق العقارية في الآتي:

- **انخفاض القدرة الشرائية:** أدى ارتفاع الفائدة إلى تضاعف تكلفة القروض، مما أخرج شريحة واسعة من المشترين المحتملين من السوق، وزاد من احتمالية تعثر المقترضين في السداد.

- **ضغوط على المطورين العقاريين:** أدت زيادة تكلفة الاقتراض للمطورين إلى ارتفاع تكلفة البناء وإعاقة إطلاق مشاريع جديدة، مما يهدد بإحداث نقص تراكمي في المعروض من الوحدات السكنية.

- **أزمة الديون التجارية:** تواجه تريبليونات الدولارات من ديون الرهن العقاري التجاري خطراً حقيقياً مع استحقاتها في ظل بيئة أسعار الفائدة المرتفعة، مما يلوح بأزمات تمويلية للمؤسسات.

تعتبر أزمة العقارات العالمية الحالية عن تحد مزدوج يتمثل في الارتفاع القياسي في تكاليف الإسكان ونقص المعروض، إلى جانب أزمة ائتمان ناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة.

وقد أدى ذلك إلى تباطؤ النمو في قطاعات البناء العالمية وانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين في أسواق رئيسية مثل سوق العقارات في لندن والأسواق الصينية.

وتشهد أزمة العقارات العالمية في عام 2026 تحولاً جذرياً، حيث انتهى عصر المضاربة قصيرة الأجل. ويتميز السوق بتباطؤ وتصحيح في الأسعار، مع انتقال التركيز إلى الاستخدام الحقيقي بدلاً من الاستثمار العشوائي، فضلاً عن التباين الإقليمي للأزمة العقارية.

• التباين الإقليمي:

الأسواق الآسيوية: تعاني بعض المناطق، مثل الصين، من انكماش في الاستثمار العقاري، مع وجود تحذيرات من استغلال الأزمات الجيوسياسية لرفع الأسعار بشكل مصطنع. الأسواق الغربية والخليجية: تشهد تباطؤاً ملحوظاً في نمو أسعار المساكن، وتصحيحاً سعرياً في بعض المدن، بينما تحافظ قطاعات أخرى على زخمها.

ملاحم وأسباب الأزمة العالمية

تتلخص أبرز ملاحم وأسباب هذه الأزمة العالمية في عدة نقاط رئيسية:



5 **انتهاء عصر المضاربة قصيرة الأجل وتحول المستثمرين نحو الأصول العقارية طويلة الأجل**

6 **تباطؤ النمو الاقتصادي يضغط على المطورين العقاريين ويؤجل إطلاق مشاريع جديدة**

7 **الصين تواجه انكماشاً عقارياً بينما تشهد الأسواق الغربية والخليجية تصحيحاً في الأسعار**

5 فرق استعرضت النماذج النهائية لمشاريعها في يوم العروض التقديمية

الفليج: برنامج «ابتكر مع الوطني» ترجمة لرؤيتنا في ترسيخ ثقافة الابتكار

1 تحويل الأفكار الواعدة إلى حلول مبتكرة يعزز مكانة «الوطني» كمؤسسة رائدة

2 نعمل على إطلاق الطاقات الإبداعية الكامنة لدى موظفينا وتمكينهم ليكونوا في طليعة صناع التغيير



الإدارة التنفيذية للبنك مع الفريق الفائز في برنامج ابتكر مع الوطني



صلاح الفليج لقي كلمة خلال الحفل الختامي لبرنامج ابتكر مع الوطني

في قطاع يشهد تطوراً متسارعاً. ومن هذا المنطلق، نواصل توظيف أحدث التقنيات، وفي مقدمتها الذكاء الاصطناعي والتحليلات المتقدمة، لتمكين فرقنا من تطوير حلول عملية وقابلة للتنفيذ، بما يدعم تحولنا إلى نموذج مصرفي أكثر مرونة، واستباقية، وجاهزية لمواكبة متطلبات المستقبل».

وانطلاقاً من أسسه الراسخة في تطوير المواهب، يواصل بنك الكويت الوطني الاستثمار في برامج متكاملة تهدف إلى صقل مهارات كوادره البشرية، وتعزيز خبراتهم التقنية، وترسيخ ثقافة التعلم المستمر. وتشمل هذه المبادرات أكاديمية الوطني التي تزود الخريجين الجدد بالمهارات المصرفية الأساسية، وأكاديمية الوطني للتكنولوجيا التي ترتقي بالقدرة الرقمية للمهنيين الشباب، إلى جانب برامج التدريب والقيادة المتخصصة التي تمكن موظفي البنك من مواكبة التغيرات المتسارعة في الأسواق والمساهمة في تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

ويؤكد البنك من خلال هذه المبادرات التزامه ببناء نموذج مصرفي قائم على الابتكار والمعرفة، يعزز جاهزية كوادره ويواكب التحولات المتسارعة في القطاع المالي. ويواصل برنامج «ابتكر مع الوطني» تعزيز هذا الإرث العريق، من خلال تمكين الموظفين، وتعزيز ثقافة الابتكار، وضمان أن يكون كل موظف شريكاً فاعلاً في رسم ملامح مستقبل الخدمات المالية محلياً وإقليمياً.

والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية، بما يساهم في نقل المعرفة وتطبيقها عملياً داخل البنك، ودعم مسيرة تطوير الحلول المبتكرة.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت، صلاح الفليج: «يمثل برنامج ابتكر مع الوطني ترجمة عملية لرؤيتنا الطموحة في ترسيخ ثقافة الابتكار كعنصر أصيل في هويتنا المؤسسية، حيث نعمل على إطلاق الطاقات الإبداعية الكامنة لدى موظفينا وتمكينهم ليكونوا في طليعة صناع التغيير. ومن خلال تزويدهم بأحدث أطر الابتكار العالمية والمهارات التطبيقية المتقدمة، نحرص على تحويل الأفكار الواعدة إلى حلول مصرفية مبتكرة ذات أثر ملموس، بما يعزز مكانتنا كمؤسسة رائدة تقود مسيرة الابتكار وتساهم في تشكيل مستقبل القطاع المصرفي في الكويت والمنطقة».

وأضاف الفليج: «ما شهدناه اليوم من عروض للنماذج النهائية يعكس مستوى استثنائياً من الاحترافية والإبداع، ويؤكد نجاح البرنامج في بناء قدرات فرق العمل وتعميق ثقافة الابتكار لديهم. ونحن ننظر بثقة إلى المرحلة المقبلة لتبني هذه المخرجات وتحويلها إلى مبادرات عملية تساهم في تطوير خدماتنا، وترتقي بتجربة عملائنا إلى آفاق جديدة من التميز والابتكار».

وأكد الفليج أن «الابتكار لم يعد خياراً، بل أصبح ركيزة استراتيجية أساسية لتعزيز ريادتنا، ودعم قدرتنا التنافسية، وضمان استدامة أعمالنا

مبتكرة تستند إلى أسس علمية واضحة وقابلة للتنفيذ.

وقامت اللجنة التنفيذية بتقييم المشاريع وفق معايير دقيقة شملت الابتكار، والجدوى، وقيمة الحلول المقدمة، إضافة إلى قدرة الفرق على تطوير أفكار قابلة للتوسع مستقبلاً، وتم اختيار الفريق الفائز في ختام هذه المرحلة، ليواصل تطوير مشروعه وتحويله إلى حل رقمي متكامل قابل للتطبيق على أرض الواقع.

وسيحظى الفريق الفائز بفرصة فريدة لاكتساب خبرات متقدمة في مجال الابتكار، من خلال رحلة إلى «وادي السيليكون»، والمشاركة في قمة متخصصة تعقد في نوفمبر 2026، بهدف تنمية التفكير الريادي، وتعزيز مفاهيم القيادة الابتكارية،

أولية قابلة للتطبيق. وقدمت الفرق المتأهلة عروضاً تميزت بجودة الطرح ووضوح الرؤية، إلى جانب قدرة عالية على عرض الأفكار وتحليل التحديات وتقديم حلول مبتكرة قابلة للتطبيق والتطوير، كما عكست المشاريع مستوى متقدماً من الفهم لاحتياجات العملاء والتركيز على تقديم قيمة مضافة تعزز من تجربة العميل وتواكب التحولات الرقمية في القطاع المصرفي.

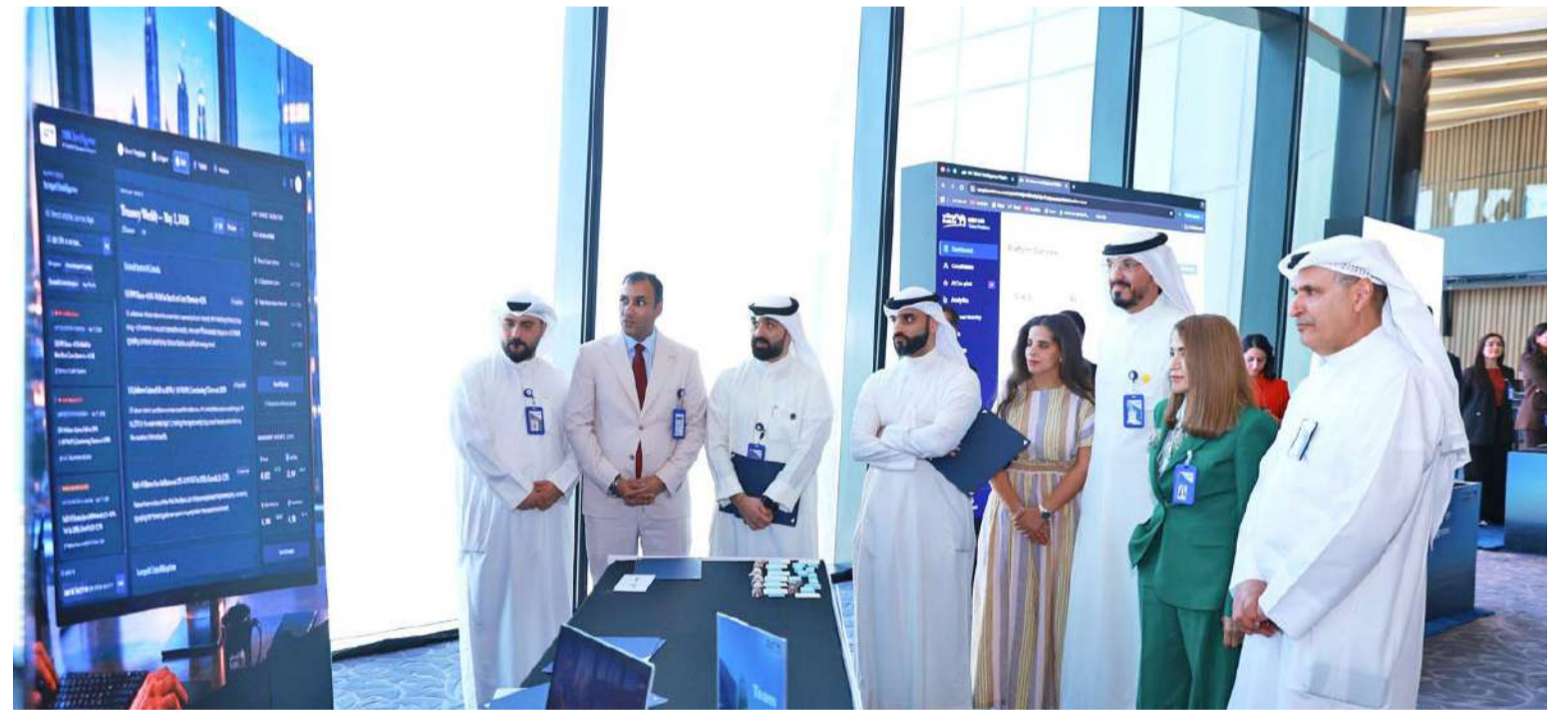
وشهدت الفعالية تنظيمًا احترافيًا أتاح للمشاركين عرض مشاريعهم بثقة أمام اللجنة التنفيذية، حيث حظيت العروض بتفاعل كبير وإشادة واسعة من الحضور، لا سيما لما تضمنته من أفكار طموحة وحلول

التفكير التصميمي، كما يساهم في تعزيز التعاون بين الإدارات المختلفة وتنمية روح المبادرة لدى الموظفين في معالجة التحديات، إلى جانب تحويل الأفكار إلى نماذج أولية ذات قيمة مضافة، بما يدعم مسيرة البنك في التحول الرقمي ويطلق الإمكانيات الكامنة لمواهبه البشرية.

وشهد يوم العروض التقديمية النهائية مشاركة خمسة فرق تأهلت إلى هذه المرحلة بعد رحلة تنافسية مكثفة، بدأت باختيار 50 موظفًا من مختلف قطاعات البنك من بين مئات المتقدمين، حيث تم توزيعهم على 10 فرق متعددة التخصصات، وخضعوا لبرامج تدريبية متقدمة وورش عمل متخصصة ركزت على تطوير الأفكار وتحويلها إلى نماذج

في إطار حرصه على تعزيز ثقافة الابتكار وترسيخ بيئة عمل قائمة على الإبداع والتطوير المستمر، نظم بنك الكويت الوطني يوم العروض التقديمية لبرنامج «ابتكر مع الوطني»، حيث استعرضت الفرق المتأهلة لهذه المرحلة النماذج النهائية لمشاريعها وأفكارها المبتكرة أمام اللجنة التنفيذية.

ويعد البرنامج، الذي أطلقه البنك بالتعاون مع منصة الابتكار العالمية «بلج أند بلاي» Plug and Play، الأول من نوعه في الكويت، ويهدف إلى ترسيخ الابتكار كجزء أصيل من ثقافة البنك المؤسسية، إذ يتيح للموظفين من مختلف الإدارات تصميم حلول أعمال مبتكرة بالاعتماد على منهجيات العمل المرن وأطر



«المركزي» يعطل أعماله بمناسبة رأس السنة الهجرية

أعلن بنك الكويت المركزي، تعطيل أعماله بمناسبة رأس السنة الهجرية 1448. وكشف «المركزي» أنه سيُعطل أعماله اليوم الثلاثاء، على أن يباشر أعماله في أوقات العمل الرسمية يوم الأربعاء الذي يليه. أما إذا صادف رأس السنة الهجرية يوم الأربعاء الموافق 17 يونيو 2026، فسوف يعطل بنك الكويت المركزي أعماله يومي الأربعاء والخميس، على أن يباشر أعماله في أوقات العمل الرسمية يوم الأحد بتاريخ 21 من الشهر الحالي. يأتي ذلك إعمالاً بتعميم ديوان الخدمة المدنية الكويتي بخصوص العطلة، وقرار مجلس الوزراء الكويتي.

«هيئة الاتصالات» 115 مليون دينار نتائج أعمال السنة

أعلنت الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات تحقيقها نتائج أعمال بلغت 115 مليون دينار للسنة المالية 2025 - 2026 بنسبة نمو بلغت 4.3% مقارنة بالسنة المالية 2024 - 2025. وقالت الهيئة إن هذه النتائج تجسد فاعلية الخطط الاستراتيجية التي تنفذها مبنية أن هذا التطور المالي المتواصل يدعم قدرتها على مواكبة التحولات الرقمية وتقديم خدمات أكثر كفاءة وجودة. وأضافت أن النمو المحقق يعكس التزام الهيئة بتطوير بيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في البلاد من خلال الاستثمار في الأنظمة والبنية التحتية الرقمية وتعزيز الأطر التنظيمية التي تواكب المتغيرات التقنية المتسارعة. وأكدت الهيئة أنها ستواصل العمل على ترسيخ مبادئ الحوكمة والابتكار المؤسسي بما يساهم في دعم الاقتصاد الرقمي ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وتعزيز مكانة الكويت كمركز إقليمي واعد في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

مع التعريف بسبل مواجهة الاحتيال والتحذير من خطورة الروابط المشبوهة وغيرها

«الأهلي الكويتي» يشارك في مقابلة إذاعية لتقديم النصائح المصرفية ضمن حملة لنكن على دراية

تأكيد خدمة ذوي الاحتياجات وفق أعلى معايير الراحة وتقليص الرد على الشكوى إلى 5 أيام عمل



علي بوحمند مشاركا في المقابلة



يستمر البنك الأهلي الكويتي برحلته في دعم حملة لنكن على دراية بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، من أجل تحقيق الشمول المالي، والتعريف بالخدمات والحلول المصرفية المتنوعة التي يتم توفيرها لجميع شرائح العملاء في السوق الكويتي، والحقوق والواجبات عند إجراء المعاملات المصرفية المتنوعة، والحلول الرقمية وغيرها من المحاور بما يعكس دوره كمؤسسة مصرفية مسؤولة ورائدة محلياً.

وبهذه المناسبة، حل رئيس وحدة الشكاوى وحماية العملاء في البنك الأهلي الكويتي علي بوحمند ضيفاً في مقابلة إذاعية ضمن برنامج «شي ثاني» على إذاعة «مارينا أف أم»، للحديث عن أهمية الحملة، وتقديم أبرز النصائح للعملاء مع بداية موسم العطلات والسفر، فضلاً عن تقديم لمحة عن دليل حماية العملاء المحدث وأهميته في القطاع المصرفي.

وسلّطت المقابلة الضوء على التزام البنك الأهلي الكويتي بالدليل المحدث الذي وجه البنوك إلى تأمين جميع وسائل الراحة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير نموذج بيان المعلومات

الأساسية للمنتجات والخدمات المصرفية للعملاء، وأن تكون جميع النماذج والعقود مطبوعة بخط موحد وأل يقل حجم الخط عن (12)، وكذلك تهئية كافة فروع البنك بمدخل ومخارج مهيأة لتمكين العملاء ذوي الإعاقة الحركية من الوصول إلى أجهزة السحب الآلي أو الفروع بشكل ميسر وآمن، فضلاً عن الإشارة إلى تقليص فترة الرد على شكاوى العملاء إلى 5 أيام عمل فقط، وغيرها من البنود بحسب الضوابط التي قامت الجهات المعنية بتحديثها وبدأ العمل اعتباراً من نهاية أبريل 2026. وتم تحذير العملاء من الضغط على

أي روابط غير موثوقة خصوصاً في ظل بحث العديد من الأفراد على روابط لمشاهدة الأحداث المهمة مثل بطولة كأس العالم، بحيث تمت الإشارة إلى أن القرصنة والمحالين يستغلون هذه المناسبات من أجل تنفيذ عمليات الاحتيال وسرقة البيانات والأموال. وشهدت المقابلة دعوة الجميع إلى التواصل مع البنك فوراً في حال الشك بأي عمليات مشبوهة على حساباتهم المصرفية وطلب إيقاف البطاقات الخاصة بهم، وتأكيد استعداد البنك الأهلي الكويتي لدعمهم وتلبية مختلف متطلباتهم على مدار الساعة سواء عبر مركز الاتصال أو من خلال الخدمة

المبادرات التي يقوم بها البنك الأهلي الكويتي على مدار العام لدعم حملة لنكن على دراية، والمساهمة في تحقيقها للأهداف المنشودة وهو ما يساهم في نيل المراتب المتقدمة ضمن التقييم السنوي الذي يجريه بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت للمشاركين في الحملة.

الهاتفية عبر تطبيق واتساب أو داخل فروعه. ويلتزم البنك الأهلي الكويتي بتقديم محتوى توعوي مميز عبر شاشات فروعه وقنواته الرقمية ومنصاته على مواقع التواصل الاجتماعي، والذي يتناول مختلف محاور حملة لنكن على دراية. وتضاف المقابلة إلى سلسلة من

بعد رعايته لحملة «وفر» الوطنية وزيارة وفد من البنك للوزارة

«وربة» يؤكد دعمه لجهود ترشيد الكهرباء والمياه

وربة يواصل التزامه بدعم الجهود الوطنية.

وحول تلك المبادرة قال الساير: «من خلال رعايته لمشاركة الوزارة في مجمع 360، يهدف بنك وربة إلى دعم وصول رسائل الحملة إلى أكبر عدد ممكن من الزوار، من خلال تقديم محتوى توعوي وإرشادي يركز على أفضل الممارسات اليومية التي تساعد على ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه». وأضاف الساير «سلطات الفعاليات الضوء على عدد من الإجراءات البسيطة والفعالة التي يمكن للأفراد تطبيقها في منازلهم وأماكن عملهم، بما يساهم في تقليل الأحمال الكهربائية، وخفض الاستهلاك، خصوصاً خلال أشهر الصيف التي تشهد زيادة في الطلب على الطاقة نتيجة الاستخدام المكثف لأجهزة التكييف والتبريد».

وأكد الساير أن دعمه لحملة «وفر» يأتي انسجاماً مع رؤيته الرامية إلى الإسهام الفاعل في خدمة المجتمع وتعزيز الوعي بالقضايا الوطنية ذات الأولوية، مشيراً إلى أن الاستفادة والفاظ على الموارد يمثلان جزءاً أساسياً من نهجها في المسؤولية الاجتماعية.



فريق عمل إدارة العلاقات العامة خلال افتتاح المعرض

مبادرات نوعية تساهم في ترسيخ السلوكيات الإيجابية وتشجع أفراد المجتمع على تبني ممارسات أكثر كفاءة للاستهلاك. كما أشاد الساير بالدور الذي تقوم به الوزارة في تنفيذ البرامج التوعوية والمشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية، مؤكداً أن بنك

دعم المبادرات الوطنية الهادفة إلى تعزيز ثقافة الاستدامة وترشيد استهلاك الموارد الحيوية، وقد شهد اللقاء استعراض الجهود المشتركة الرامية إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي بأهمية الاستخدام الأمثل للكهرباء والمياه، إلى جانب مناقشة سبل تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لإطلاق

العام والخاص لتحقيق الأهداف الوطنية المشتركة. واستمراراً لهذا النهج المؤسسي، أكد حمد مساعد الساير - رئيس مجلس إدارة بنك وربة بعد ترأسه وفد بنك وربة الذي زار معالي وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور صبيح عبد العزيز المخيزيم حرص البنك على

والأسر وأصحاب الأعمال على خفض معدلات الاستهلاك وترشيد استخدام الطاقة والمياه. وقد حظيت تلك المبادرات التوعوية بتفاعل واسع من الجمهور، وأسهمت في إيصال الرسائل التثقيفية إلى شريحة كبيرة من المجتمع، بما يعكس أهمية تكامل الجهود بين القطاعين

أعلن بنك وربة عن رعايته لمشاركة وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في حملة «وفر» الوطنية، التي تهدف إلى نشر الوعي بأهمية ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه وتعزيز ثقافة الاستخدام الأمثل للموارد، وذلك في إطار التزام البنك بمسؤوليته الاجتماعية ودعمه المستمر للمبادرات الوطنية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتأتي هذه الرعاية امتداداً للشراكة القائمة بين البنك والوزارة في دعم الحملات التوعوية التي تستهدف مختلف شرائح المجتمع، وتساهم في تعزيز السلوكيات الإيجابية المرتبطة بالحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من الهدر، لا سيما خلال فترة الصيف التي تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات استهلاك الكهرباء والمياه.

ويواصل بنك وربة دعمه لحملة «وفر» للعام الثاني على التوالي، حيث سبق له المساهمة في نشر مجموعة من المقاطع التوعوية عبر منصاته الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي قدمها مختصون وممثلون من وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، وتضمنت نصائح وإرشادات عملية تساعد الأفراد

المؤشر السعودي يفقد تسع نقاط ويغلق قرب 11100

هبوط النفط يضغط على «تاسي».. و«أرامكو» تقود التراجع

أسهم البنوك والبتروكيماويات تضغط على أداء المؤشر العام

تداولات السوق تتجاوز ستة مليارات ريال بنهاية الجلسة



ترقب للمرحلة المقبلة

الاقتصاد الدولي، إضافة إلى نتائج الشركات للربع المقبل التي ستعطي مؤشرات أكثر وضوحاً حول قدرة القطاعات المختلفة على التعامل مع المتغيرات الحالية. وفي المجمل، أظهرت جلسة الاثنين أن السوق السعودية ما زالت تتمتع بقدر كبير من التماسك رغم الضغوط الخارجية، وأن السيولة المرتفعة والتباين بين القطاعات يوفران فرصاً استثمارية متنوعة حتى في الفترات التي يغلب فيها الحذر على حركة المؤشر العام.

يدخل السوق السعودي المرحلة المقبلة وسط مجموعة من العوامل المتداخلة التي ستحدد اتجاهاته خلال الأسابيع القادمة. فمن جهة، قد يواصل انخفاض أسعار النفط الضغوط على بعض الأسهم القيادية، وفي مقدمتها شركات الطاقة والبتروكيماويات. ومن جهة أخرى، قد تستفيد قطاعات أخرى مثل النقل والخدمات والاستهلاك من تراجع تكاليف الطاقة وتحسن المعنويات الاقتصادية العالية. كما يراقب المستثمرون تطورات أسعار الفائدة العالمية ومسار

كما أن ارتفاع السيولة يعكس وجود حركة نشطة لإعادة بناء المراكز الاستثمارية وإعادة توزيع المحافظ بين القطاعات المختلفة وفقاً للتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية الأخيرة. ويلاحظ أن المستثمرين باتوا أكثر انتقائية في قراراتهم، مع التركيز على الشركات التي يُتوقع أن تستفيد من المتغيرات الحالية سواء من خلال انخفاض تكاليف التشغيل أو تحسين البيئة الاقتصادية.

تباين بين المحلي والعالمي

اللافت في جلسة الاثنين أن السوق السعودية لم تتفاعل بنفس القوة التي شهدتها بعض الأسواق العالمية، والتي سجلت مكاسب ملحوظة بعد الإعلان عن الاتفاق الأميركي الإيراني. ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للسوق السعودية التي تضم وزناً كبيراً لقطاع الطاقة والشركات المرتبطة بأسعار النفط، وهو ما يجعل انخفاض الخام عاملاً ضاغطاً على المؤشر في كثير من الأحيان.

تشهد الأسواق المالية. وقد انعكس الإعلان سريعاً على أداء السهم، حيث عززت ثقة المستثمرين في قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية قوية والمحافظة على سياسة توزيعات جاذبة. كما يعكس أداء السهم استمرار اهتمام المستثمرين بالشركات ذات الأساسيات المالية القوية والعوائد المستقرة، حتى في ظل التحديات التي تواجه بعض القطاعات الأخرى.

سيولة قوية رغم التراجع

رغم إغلاق السوق في المنطقة الحمراء، فإن قيمة التداولات التي بلغت نحو 6.5 مليار ريال تشير إلى استمرار النشاط الاستثماري ووجود سيولة مرتفعة داخل السوق. وتعتبر مستويات السيولة الحالية مؤشراً مهماً على استمرار اهتمام المستثمرين بالسوق السعودية، خصوصاً في ظل التطورات الاقتصادية المحلية والمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تشهدها المملكة.

الرابحين بعدما صعد بأكثر من 7%، مستفيداً من تراجع أسعار النفط التي تمثل أحد أكبر بنود التكلفة لشركات الطيران. وعادة ما تستفيد شركات النقل الجوي من انخفاض أسعار الوقود، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين هامش الأرباح وتعزيز القدرة التنافسية، وهو ما دفع المستثمرين إلى زيادة الإقبال على السهم. كما تصدر سهم نسيج قائمة الأسهم المرتفعة بعدما حقق مكاسب بلغت نحو 9% وسط تداولات نشطة تجاوزت مليون سهم، في إشارة إلى استمرار اهتمام المستثمرين بالفرص المتوسطة والصغيرة داخل السوق.

توزيعات تدعم أسمنت السعودية

كان سهم أسمنت السعودية من أبرز نجوم الجلسة بعد ارتفاعه بنحو 7%، مدعوماً بإعلان الشركة عن توزيعات نقدية للمساهمين. وتعد التوزيعات النقدية من أهم العوامل التي تجذب المستثمرين الباحثين عن العائد المستقر، خاصة في فترات التقلبات التي

أنهى السوق السعودي جلسة الاثنين على تراجع طفيف، في أداء عكس حالة من الترقب والحذر لدى المستثمرين رغم التحسن الواضح في شهية المخاطرة العالمية عقب التطورات الجيوسياسية الأخيرة في الشرق الأوسط. وأغلق مؤشر السوق الرئيسية «تاسي» منخفضاً بنحو 0.1% فاقدًا تسع نقاط ليستقر عند مستوى 11096 نقطة، فيما بلغت قيمة التداولات نحو 6.5 مليار ريال، ما يؤكد استمرار النشاط الاستثماري والسيولة المرتفعة داخل السوق.

وجاء أداء السوق متأثرًا بشكل رئيسي بالضغوط التي تعرضت لها أسهم الطاقة والقطاعات المرتبطة بالنفط، بعد التراجع الحاد في أسعار الخام العالمية عقب الإعلان عن اتفاق مبدئي بين الولايات المتحدة وإيران لإعادة فتح مضيق هرمز وإنهاء الحرب، وهو ما دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم توقعاتهم لأرباح الشركات النفطية خلال الفترة المقبلة.

ورغم أن التراجع كان محدوداً على مستوى المؤشر العام، فإن الجلسة شهدت تبايناً واضحاً بين الأسهم والقطاعات، حيث قابلت مكاسب بعض الشركات والقطاعات ضغوطاً بيعية على أسهم قيادية ذات وزن كبير في المؤشر، الأمر الذي حدّ من قدرة السوق على الاستفادة من موجة التفاؤل التي شهدتها العديد من البورصات العالمية.

أرامكو تحت ضغط النفط

كان سهم أرامكو السعودية في مقدمة الأسهم المؤثرة على حركة السوق خلال الجلسة، بعدما تراجع بأكثر من 1% ليغلق عند 26.58 ريال، وسط تداولات تجاوزت 440 مليون ريال.

وجاء هذا الأداء بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط العالمية بأكثر من 4%، حيث تراجع خام برنت إلى مستويات قريبة من 83 دولاراً للبرميل بعد انحسار المخاوف المرتبطة بإمدادات الطاقة العالمية. وتعد أرامكو من أكثر الأسهم حساسية لتغيرات أسعار النفط نظراً لارتباط نتائجها المالية بصورة مباشرة بأداء أسواق الطاقة العالمية. ولذلك فإن أي انخفاض حاد في أسعار الخام ينعكس سريعاً

الطلب على المنتجات النهائية. ولهذا السبب، فإن التغيرات السريعة في أسواق الطاقة غالباً ما تنعكس مباشرة على تقييمات المستثمرين لأسهم القطاع.

مكاسب لافتة في بعض الأسهم

في المقابل، لم تكن الجلسة سلبية بالكامل، إذ نجحت مجموعة من الأسهم في تسجيل مكاسب قوية عكست استمرار وبرز سهم طيران ناس كأحد أكبر

طيران ناس يواصل الصعود ويحقق مكاسب تتجاوز 7%

أسمنت السعودية تقفز بدعم توزيعات نقدية للمساهمين الاثنين

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/06/15	2026/06/14	الشركة
(% 4.72)	117.20	123.00	لوبريف 1
(% 3.85)	18.75	19.50	أديس 2
(% 3.66)	186.90	194.00	بوبا العربية 3
(% 2.89)	13.11	13.50	للملكة 4
(% 2.87)	13.22	13.61	بترو رابغ 5
(% 2.47)	7.51	7.70	أنابيب 6
(% 2.34)	45.12	46.20	للراعي 7
(% 2.18)	27.80	28.42	للجين 8
(% 2.16)	118.00	120.60	تكافل الراجحي 9
(% 2.13)	14.24	14.55	للمجموعة السعودية 10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/06/15	2026/06/14	الشركة
% 8.70	23.98	22.06	نسيج 1
% 7.43	57.80	53.80	طيران ناس 2
% 6.98	33.42	31.24	أسمنت السعودية 3
% 5.13	38.54	36.66	فقيه الطبية 4
% 4.74	42.42	40.50	الأسماك 5
% 4.63	190.00	181.60	الكابلات السعودية 6
% 4.45	32.88	31.48	الخدمات الأرضية 7
% 4.28	14.14	13.56	جاهز 8
% 4.04	108.20	104.00	رعاية 9
% 3.95	14.75	14.19	سينومي ريتيل 10

اتفاق هرمز يدفع الأسهم للصعود والسيولة تقفز 70%

بورصة قطر تستعيد الزخم

قطاع النقل يقود موجة الصعود..
السيولة تقفز إلى 658 مليون ريال

تفاؤل المستثمرين يعيد المؤشر
فوق 10550 نقطة

المكاسب في قطاع بعينه، بل شملت معظم مكونات السوق، وهو ما يعد مؤشراً صحياً على قوة الحركة الصعودية.

أسهم نشطة

على صعيد الأسهم، ارتفع سعر 40 سهماً من أصل الشركات المتداولة، مقابل تراجع 11 سهماً واستقرار أسعار 5 أسهم دون تغيير. وتصدر سهم «مساند» قائمة الراجحين بعد ارتفاعه بنسبة 4.82%، مستفيداً من موجة الشراء التي شملت عدداً من الأسهم ذات القيمة السوقية المتوسطة.

في المقابل، جاء سهم «السينما» في مقدمة التراجعات بعدما فقد 8.29% من قيمته، ليكون أكبر الخاسرين خلال الجلسة.

أما من حيث النشاط، فقد استحوذ سهم «بلدنا» على صدارة التداولات من حيث الكميات بعد تداول 36.53 مليون سهم، ما يؤكد استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم وقدرته على جذب السيولة.

وفي جانب السيولة، تصدر سهم «بنك قطر الوطني» القائمة بقيمة تداول بلغت 70.71 مليون ريال، بالتزامن مع ارتفاع سعر السهم بنسبة 3%، الأمر الذي يعكس ثقة المستثمرين في القطاع المصرفي باعتباره أحد أبرز المستفيدين من تحسن البيئة الاقتصادية والاستثمارية.

آفاق المرحلة

تشير معطيات جلسة اليوم إلى أن السوق القطرية تتابع عن كثب التطورات السياسية والإقليمية، وأن أي مؤشرات على خفض التوترات الجيوسياسية تنعكس سريعاً على أداء الأسهم والسيولة. كما أن القفزة الكبيرة في التداولات تمنح السوق قاعدة دعم مهمة قد تساعدها على مواصلة التحرك الإيجابي خلال الجلسات المقبلة.

وفي حال استمرار الأجواء الإيجابية المتعلقة بحرية الملاحة واستقرار المنطقة، فقد تجد بورصة قطر مزيداً من الدعم من المستثمرين المحليين والأجانب، خاصة في ظل متانة الاقتصاد القطري واستمرار الإنفاق على المشروعات التنموية، ما يجعل السوق في موقع جيد للاستفادة من أي تحسن إضافي في شهية المخاطرة الإقليمية والعالمية.

انتقائية، بل جاءت مدعومة بتدفقات نقدية واسعة وانتعاش واضح في شهية التداول، وهو ما يمنح الارتفاعات المسجلة قدراً أكبر من المصادقية والاستدامة على المدى القصير.

أداء القطاعات

على مستوى القطاعات، سجلت ستة قطاعات ارتفاعاً خلال الجلسة، في حين اقتصر التراجع على قطاع واحد فقط. وقاد قطاع النقل المكاسب بارتفاع بلغت نسبته 1.94%، مستفيداً من الأثر الإيجابي للاتفاق المتعلق بضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، وهو ما عزز التوقعات بتحسين بيئة الأعمال المرتبطة بالشحن والخدمات اللوجستية.

كما سجلت قطاعات أخرى أداءً إيجابياً مدعوماً بتوجه المستثمرين نحو اقتناص الفرص في الأسهم التشغيلية والقيادية، بينما تراجع قطاع الصناعات بنسبة طفيفة بلغت 0.12%، ليكون القطاع الوحيد الذي أغلق في المنطقة الحمراء.

ويعكس الأداء القطاعي اتساع قاعدة الارتفاعات داخل السوق، حيث لم تتركز

تتمتع بأساسيات مالية قوية وتوزيعات مستقرة. كما يعكس الأداء الإيجابي وجود حالة من الترقب الإيجابي لدى المتعاملين تجاه انعكاسات الاتفاق الأخير على البيئة الاقتصادية والاستثمارية في الخليج.

قفزة التداولات

ولعل أبرز ما ميز جلسة اليوم هو الارتفاع القوي في مستويات النشاط، إذ قفزت قيمة التداولات إلى 658.24 مليون ريال، مقارنة مع 386.69 مليون ريال في الجلسة السابقة، بما يمثل زيادة تتجاوز 70%. كما ارتفعت أحجام التداول إلى 229.11 مليون سهم مقابل 149.14 مليون سهم في جلسة الأحد. ولم يقتصر التحسن على السيولة والأحجام فقط، بل امتد إلى عدد الصفقات المنفذة التي بلغت 38.65 ألف صفقة مقارنة مع 16.89 ألف صفقة في الجلسة السابقة، وهو ما يعكس اتساع نطاق المشاركة في السوق وعودة النشاط إلى شريحة أكبر من المستثمرين.

وتشير هذه الأرقام إلى أن المكاسب المسجلة لم تكن نتيجة تحركات محدودة أو عمليات

النفط والغاز والتجارة الدولية. وفي هذا السياق، أظهر المستثمرون استعداداً أكبر لتحمل المخاطر، ما انعكس في ارتفاع أحجام التداول وقيم الصفقات بصورة لافتة مقارنة بالجلسة السابقة. كما ساعدت التوقعات باستمرار الاستقرار الإقليمي على تعزيز الطلب على الأسهم، خاصة تلك المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية لحركة التجارة والنقل والخدمات المالية.

مكاسب المؤشر

أنهى المؤشر العام لبورصة قطر تعاملاته مرتفعاً بنسبة 0.89% ليغلق عند مستوى 10,553.75 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 92.75 نقطة مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة. ويعكس هذا الأداء عودة الثقة إلى السوق بعد فترة من الحذر المرتبط بالتطورات السياسية والأمنية في المنطقة.

ويعد تجاوز المؤشر مستوى 10,550 نقطة مؤشراً إيجابياً على قدرة السوق على استعادة جزء من زخمه، خصوصاً مع تزايد اهتمام المستثمرين بالأسهم القيادية التي

شهدت بورصة قطر جلسة إيجابية قوية مع ختام تعاملات الاثنين، بعدما أنهى المؤشر العام التداولات على ارتفاع ملحوظ مدعوماً بتحسين معنويات المستثمرين إثر الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بشأن مذكرة تفاهم بين الولايات المتحدة وإيران لمعالجة عدد من القضايا العالقة بين البلدين، وفي مقدمتها ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز. وجاءت هذه التطورات لتمنح الأسواق الخليجية عموماً دفعة من التفاؤل، في ظل الأهمية الاستراتيجية للمضيق بالنسبة لتجارة الطاقة العالمية وحركة الشحن البحري في المنطقة.

دفعه سياسية

انعكست الأجواء الإيجابية الناتجة عن الاتفاق على أداء المستثمرين في السوق القطرية، حيث اتجهت السيولة نحو الأسهم القيادية وعدد من أسهم النمو، ما ساهم في تعزيز مكاسب المؤشر العام. ويُنظر إلى أي تطور يخفف من حدة التوترات الجيوسياسية في منطقة الخليج باعتباره عاملاً داعماً للاستثمار، نظراً لارتباط المنطقة بممرات بحرية حيوية تمثل شرياناً رئيسياً لتدفقات

أكثر الشركات انخفاصاً

التغير	2026/06/15	2026/06/14	الشركة	الترتيب
8.29%	2.302	2.510	السينما	1
1.28%	2.941	2.979	إنماء القابضة	2
1.27%	5.750	5.824	الرعاية	3
1.09%	11.750	11.880	صناعات قطر	4
0.90%	2.197	2.217	تكوكيو	5
0.71%	2.946	2.967	الخليج التكافلي	6
0.59%	1.349	1.357	دلالة	7
0.58%	1.555	1.564	ودام	8
0.25%	0.796	0.798	السلام	9
0.24%	0.830	0.832	قطر وعمان	10

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/06/15	2026/06/14	الشركة	الترتيب
4.82%	9.018	8.603	مساند	1
4.42%	4.130	3.955	الأهلي	2
4.37%	2.985	2.860	بنك الدوحة	3
3.11%	0.896	0.869	للتنمية	4
3.00%	18.170	17.640	بنك قطر الوطني	5
2.29%	2.190	2.141	الخليج الدولية	6
2.26%	0.770	0.753	أعمال	7
2.15%	10.430	10.210	للالحة	8
1.80%	2.260	2.220	لشا	9
1.80%	4.414	4.336	ناقلات	10

موانئ أبوظبي تحقق توسعات واستحوادات نوعية خلال 30 يوماً وتعزز حضورها العالمي

للألنيوم» و«إستيل» و«الغريز للحديد والصلب» و«تيناريس». وفي إطار توسعها الدولي، أعلنت المجموعة في مايو أيضاً الاستحواذ على شركة «إم بي إس اللوجستية» في ألمانيا، بقيمة 300 مليون درهم، مع الاستحواذ الكامل على أشطتها الرئيسية، في خطوة تعزز حضورها داخل السوق الأوروبية. كما منحت المجموعة ثلاثة عقود رئيسية لتطوير محطة حاويات في «موانئ نواتوم - بوانت نوار» في جمهورية الكونغو، بقيمة تقارب 735 مليون درهم (200 مليون دولار)، ضمن مشروع امتياز يمتد 30 عاماً وقابل للتديد 20 عاماً إضافية.

على الصعيد المالي، واصلت المجموعة تحقيق نمو قوي خلال الربع الأول من عام 2026، إذ ارتفعت الإيرادات بنسبة 25% لتصل إلى 5.75 مليار درهم، مدفوعة بنمو قطاعات الشحن البحري والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة.

كما ارتفعت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 33% لتبلغ 1.52 مليار درهم، في حين صعد صافي الأرباح بنسبة 41% ليصل إلى 653 مليون درهم، مدعوماً بالكفاءة التشغيلية وانخفاض تكاليف التمويل وزيادة مساهمة المشاريع المشتركة.

وتعكس هذه النتائج، إلى جانب التوسع المتسارع في الأسواق العالمية، مرونة نموذج أعمال المجموعة وقدرته على تحويل التحديات الجيوسياسية والاقتصادية إلى فرص نمو واستثمار.



الحديدية، ضمن منظومة «كيزاد» ومدينة أبوظبي الصناعية، وتهدف هذه الشبكة إلى تعزيز دور ميناء خليفة ومرافئ الفجيرة كمراكز محورية لدعم القطاع الصناعي في الدولة، حيث وقّعت المجموعة مذكرة تفاهم مع عدد من الشركات الصناعية الكبرى، من بينها «الإمارات العالمية

وموافقات مكافحة الاحتكار. كما ستواصل الإدارة التنفيذية الحالية للشركة مهامها بعد الاستحواذ.

وفي مايو الماضي، كشفت المجموعة عن تأسيس شبكة لوجستية برية متعددة الوسائط تشمل موانئ جافة ومستودعات متصلة بشبكة السكك

محطات البضائع الزراعية السائبة، في خطوة تمثل دخولا رسمياً إلى سوق أميركا الجنوبية.

وبلغت القيمة المؤسسية للصفقة نحو 3.1 مليار درهم (835 مليون دولار)، ومن المتوقع إتمامها خلال النصف الثاني من العام الجاري، بعد استكمال الموافقات التنظيمية

سجلت مجموعة موانئ أبوظبي أداءً توسعياً لافتاً خلال شهر واحد فقط، بين منتصف مايو ومنتصف يونيو 2026، عبر سلسلة من الاستحواذات والشراكات والمشاريع الاستثمارية التي بلغت قيمتها مليارات الدراهم، في إطار استراتيجية تهدف إلى تعزيز حضورها العالمي وتوسيع شبكتها اللوجستية والبنية التحتية للموانئ في الأسواق الدولية الرئيسية.

وتأتي هذه التحركات في وقت تواصل فيه المجموعة ترسيخ نموذج أعمالها القائم على التكامل بين قطاعات الشحن البحري والخدمات اللوجستية والمدن الاقتصادية والمناطق الحرة، بما يعزز قدرتها على التوسع في أسواق جديدة ورفع كفاءة عملياتها التشغيلية.

وخلال يونيو الجاري، أعلنت المجموعة بدء التشغيل التجريبي لـ«موانئ نواتوم - محطة سفاجا» في جمهورية مصر العربية، تمهيداً للتشغيل الكامل خلال العام الجاري. ويأتي المشروع ضمن اتفاقية امتياز تمتد لـ30 عاماً مع هيئة موانئ البحر الأحمر، أبرمت عام 2023 لتطوير وتشغيل محطة متعددة الأغراض.

ومن المتوقع أن تمثل المحطة أول منشأة بحرية دولية في منطقة صعيد مصر، لتصبح نقطة ربط استراتيجية بين مصر والشرق الأوسط وأفريقيا ومسارات الشحن العالمية.

كما أعلنت موانئ أبوظبي استحواذها على شركة «كوريدور لوجستكا إي إنفرستروكتورا - سي إل أي» في البرازيل، المتخصصة في تشغيل

المؤشر يفقد 52 نقطة بختام الجلسة

الأسهم القيادية تضغط على بورصة مسقط

بنسبة 8.97% لتصل إلى 119.85 مليون ورقة مالية، مقارنة مع 131.66 مليون ورقة في الجلسة السابقة.

وفي المقابل، ارتفعت قيمة التداولات بنسبة 10.51% لتبلغ 38.73 مليون ريال عماني، مقابل 35.04 مليون ريال في جلسة الأحد.

ويشير هذا التباين إلى انتقال جزء من السيولة نحو الأسهم الأعلى سعراً والأكبر وزناً في السوق، ما أدى إلى ارتفاع القيمة الإجمالية للتداولات رغم انخفاض عدد الأسهم المتداولة.

كما يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالمراكز الاستثمارية طويلة الأجل في عدد من الشركات القيادية، حتى مع تعرض السوق لضغوط بيعية خلال الجلسة.

الأسهم النشطة

تصدر سهم «بنك صحار الدولي» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث حجم التداولات بعد تداول نحو 26.03 مليون سهم، مؤكداً استمراره ضمن أكثر الأسهم جذباً للسيولة في السوق.

أما من حيث القيمة، فقد جاء سهم «بنك مسقط» في الصدارة بسيولة بلغت نحو 10.08 مليون ريال، مستفيداً من مكانته كأكبر بنك مدرج في السوق وأحد أبرز الأسهم القيادية المؤثرة في حركة المؤشر.

ويعكس النشاط القوي على الأسهم المصرفية استمرار ثقة المستثمرين في القطاع البنكي العماني، رغم التراجعات التي شهدتها السوق خلال الجلسة.

ترقب المستثمرين

تكشف نتائج جلسة الاثنين عن استمرار حالة الترقب والحذر داخل بورصة مسقط، مع تزايد تأثير الأسهم القيادية على اتجاه المؤشر العام. وبينما ضغطت التراجعات الجماعية للقطاعات على أداء السوق، فإن ارتفاع قيمة التداولات واستمرار النشاط على الأسهم المصرفية الكبرى يشيران إلى أن السيولة لا تزال حاضرة داخل السوق.

وتبقى قدرة المؤشر على استعادة زخمه خلال الجلسات المقبلة مرتبطة بتحسين أداء الأسهم القيادية وعودة الطلب الاستثماري على القطاعات الرئيسية، خصوصاً الصناعة والخدمات والمال، التي تمثل المحرك الأساسي لاتجاهات السوق العمانية.

الخدمات تتراجع

لم يكن قطاع الخدمات بمنأى عن الضغوط، إذ سجل تراجعاً بنسبة 0.43% ليكون الأقل انخفاضاً بين القطاعات الثلاثة الرئيسية.

وجاء هذا الأداء تحت تأثير تراجع سهم «أوكيو للاستكشاف والإنتاج» بنسبة 3.4%. إضافة إلى انخفاض سهم «إس إم إن باور القابضة» بنسبة 2.44%.

ورغم هذه الضغوط، نجح سهم «العمانية للاستثمارات التعليمية والتدريبية» في الحد من خسائر القطاع بعدما تصدر قائمة الراجحين خلال الجلسة مرتفعاً بنسبة 6.25%، ما وفر بعض الدعم النسبي لأداء الخدمات.

ويعكس هذا التباين استمرار وجود فرص انتقائية داخل السوق، حتى في ظل الاتجاه العام الهابط للمؤشر.

تداولات متباينة

على صعيد النشاط، تراجعت أحجام التداول

الإنتاجية والتوسعات الصناعية، ما يجعل تحركات أسهمه مؤثرة بشكل واضح على اتجاهات السوق اليومية.

ضغوط مالية

كما تراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.55%، متأثراً بخسائر عدد من أسهم الاستثمار والتأمين. وسجل سهم «مسقط للتأمين» أكبر التراجعات داخل القطاع بعد هبوطه بنسبة 9.88%، فيما فقد سهم «الأنوار للاستثمارات» نحو 5.88% من قيمته السوقية.

ويأتي هذا الأداء رغم استمرار النشاط الملحوظ على بعض الأسهم المصرفية الكبرى، ما يشير إلى أن الضغوط البيعية تركزت بشكل أكبر على شركات الاستثمار والتأمين مقارنة بالبنوك التجارية الرئيسية.

ويظل القطاع المالي أحد الأعمدة الأساسية للسوق العمانية، لذلك فإن أي تحركات سلبية داخله تنعكس بصورة مباشرة على أداء المؤشر العام وثقة المستثمرين.

الأسهم الكبرى المدرجة في السوق، خصوصاً مع الأداء السلبي الذي سجلته الشركات القيادية في قطاعات الصناعة والخدمات والمال، وهي القطاعات التي تشكل الوزن الأكبر في المؤشر العام. ورغم أن مستوى التراجع لا يعد حاداً مقارنة بحركة الأسواق الإقليمية، فإنه يؤكد استمرار حالة الحذر بين المستثمرين، خاصة مع تراجع غالبية القطاعات المدرجة في السوق.

الصناعة تحت الضغط

قاد قطاع الصناعة موجة التراجعات بعدما انخفض بنسبة 0.63%، متأثراً بالأداء السلبي لعدد من الأسهم القيادية المؤثرة.

وجاء سهم «فولتامب للطاقة» في مقدمة الضغوط على القطاع بعد تراجعها بنسبة 2.65%، فيما انخفض سهم «أوكيو للصناعات الأساسية» بنسبة 0.75%، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على أداء المؤشر العام.

ويحظى القطاع الصناعي بأهمية كبيرة داخل السوق العمانية نظراً لارتباطه بالمشروعات

أنهت بورصة مسقط تعاملات جلسة الاثنين على تراجع ملحوظ، مع تعرض الأسهم القيادية لضغوط بيعية انعكست على أداء المؤشر الرئيسي والقطاعات كافة، في وقت أظهرت فيه التداولات تبايناً بين ارتفاع قيمة الصفقات وتراجع أحجام الأسهم المتداولة، ما يشير إلى تركيز السيولة في عدد محدود من الأسهم ذات الوزن النسبي المرتفع. وتأتي خسائر السوق في ظل استمرار عمليات جني الأرباح على بعض الأسهم القيادية التي حققت مكاسب خلال الفترات الماضية، إلى جانب حالة الترقب التي تسود الأسواق الإقليمية تجاه تطورات المشهد الاقتصادي وأسعار الطاقة، ما دفع شريحة من المستثمرين إلى تبني نهج أكثر تحفظاً خلال الجلسة.

خسائر المؤشر

أغلق مؤشر «مسقط 30» عند مستوى 7,618.29 نقطة، متراجعاً بنسبة 0.68% فاقدًا 52.14 نقطة مقارنة بإغلاق الجلسة السابقة. ويعكس هذا التراجع استمرار الضغوط على

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/06/15	2026/06/14	الشركة
5.33%	0.160	0.169	1 الأنوار للإستثمارات
3.40%	0.455	0.471	2 أوكيو للاستكشاف والإنتاج
2.78%	0.105	0.108	3 الشرقية للاستثمار
2.65%	0.184	0.189	4 فولتامب للطاقة
1.52%	0.325	0.330	5 العمانية للتحدة للتأمين
1.48%	0.200	0.203	6 بنك ظفار
1.41%	0.140	0.142	7 بنك نزوى
1.24%	0.159	0.161	8 الأنوار لبلاد السراميك
1.19%	0.333	0.337	9 أريدو
1.02%	0.292	0.295	10 ظفار الدولية للتنمية

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/06/15	2026/06/14	الشركة
4.55%	0.023	0.022	1 الأسماك العمانية
4.20%	0.149	0.143	2 مسقط للغازات
2.99%	0.069	0.067	3 مسقط للتمويل
1.15%	0.265	0.262	4 اسيا
1.10%	0.275	0.272	5 الجزيرة للخدمات
0.83%	0.242	0.240	6 بنك عمان العربي
0.82%	0.123	0.122	7 للدينة تكافل
0.54%	0.372	0.370	8 أومنفست
0.52%	0.195	0.194	9 الباطنة للطاقة
0.14%	1.419	1.417	10 عماتيل

أسهم البنوك والعقار تقود المكاسب

بورصة البحرين تخرق حاجز 2000 نقطة

قطاعا المال والمواد الأساسية يقودان موجة الصعود في السوق البحرينية

المؤشر العام يخرق حاجز 2000 نقطة بدعم من الأسهم القيادية



والكويت» بنسبة 0.18%. وتؤكد هذه الارتفاعات استمرار توجه المستثمرين نحو الأسهم ذات الأساسيات القوية والتوزيعات المستقرة، خصوصاً في القطاعات المصرفية والخدمية.

سيولة مصرفية

استحوذت الأسهم المصرفية على النصيب الأكبر من النشاط خلال الجلسة، حيث تصدر سهم «بنك البحرين الوطني» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية بعد تداول نحو 1.48 مليون سهم، عند سعر 0.520 دينار للسهم.

ويعكس هذا النشاط المكانة المحورية التي يحتلها القطاع المصرفي داخل السوق البحرينية، باعتباره من أكثر القطاعات استقطاباً للسيولة والاستثمارات طويلة الأجل.

وجاء سهم «بنك السلام» في المرتبة الثانية من حيث أحجام التداول بعد تداول نحو 933.62 ألف سهم عند سعر 0.215 دينار للسهم، ما يعكس استمرار الاهتمام بأسهم البنوك الإسلامية والتقليدية على حد سواء.

آفاق إيجابية

تعكس نتائج جلسة الاثنين قدرة بورصة البحرين على الحفاظ على مسارها الإيجابي رغم التحديات الإقليمية والدولية، مستفيدة من قوة القطاع المصرفي وتنوع الشركات المدرجة.

ومع نجاح المؤشر في تجاوز حاجز 2000 نقطة، تزداد التوقعات بإمكانية مواصلة السوق محاولات الصعود خلال الجلسات المقبلة، خاصة إذا استمرت السيولة في التدفق نحو الأسهم القيادية واستمرت القطاعات الرئيسية في تقديم الدعم اللازم للمؤشر.

كما أن الأداء المتوازن للأسهم الكبرى يمنح السوق قاعدة أكثر استقراراً، ويعزز جاذبيتها أمام المستثمرين الباحثين عن فرص استثمارية في سوق يتمتع بدرجة جيدة من الاستقرار والتنوع القطاعي.

على الشركات التي تتمتع بعوائد تشغيلية قوية وآفاق نمو واضحة. كما أظهرت الجلسة توازناً بين الطلب والعرض، حيث اتجهت السيولة نحو أسهم البنوك والاستثمار والعقار، وهي القطاعات التي شكلت المحرك الرئيسي لارتفاع المؤشر العام.

دعم قطاعي

استفاد السوق من الأداء الإيجابي لقطاع المواد الأساسية الذي واصل الاستفادة من تحسن أسعار المنتجات الصناعية والطلب على الشركات المرتبطة بالقطاع، كما قدم قطاع المال دعماً مهماً للمؤشر بفضل النشاط الملحوظ على أسهم البنوك والمؤسسات المالية.

كذلك أسهم قطاع العقارات في تعزيز المكاسب مع استمرار الاهتمام بالشركات العقارية المدرجة، فيما أضاف قطاع الاتصالات دعماً إضافياً للسوق من خلال الأداء الإيجابي لأسهمه الرئيسية. ويعكس هذا التنوع في مصادر الدعم قوة الأداء العام للسوق، حيث لم تعتمد المكاسب على قطاع واحد فقط، بل جاءت نتيجة مساهمة عدة قطاعات قيادية في دفع المؤشر نحو المنطقة الخضراء.

الراجحون الأبرز

على مستوى الأسهم، تصدر سهم «الخليجية للتأمين» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بعد صعوده بنسبة 8.33%. مستفيداً من عمليات شراء نشطة دفعته إلى تحقيق أكبر مكاسب الجلسة. وجاء سهم «المنيمو البحرين» في المرتبة الثانية بارتفاع نسبته 1.54%، مواصلاً الاستفادة من مكانته كأحد أكبر المكونات الصناعية في السوق البحرينية، فيما ارتفع سهم «زين البحرين» بنسبة 0.85% مدعوماً باهتمام المستثمرين بأسهم الاتصالات.

كما سجل سهم «عقارات السيف» مكاسب بلغت 0.79%، في حين ارتفع سهم «بنك البحرين الوطني» بنسبة 0.78%. وسهم «بييون» بنسبة 0.22%، إضافة إلى صعود سهم «بنك البحرين

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الاثنين على أداء إيجابي، بعدما نجح المؤشر العام في تجاوز مستوى 2000 نقطة للمرة الأولى منذ عدة جلسات، مدعوماً بمكاسب واسعة شملت قطاعات المال والمواد الأساسية والعقارات والاتصالات، في وقت حافظت فيه الأسهم القيادية على جاذبيتها للمستثمرين.

ويعكس الأداء المسجل استمرار تحسن شهية المتعاملين تجاه الأسهم البحرينية، خاصة مع تركيز السيولة في الشركات الكبرى ذات المراكز المالية القوية، وفي مقدمتها البنوك والمؤسسات الاستثمارية وشركات الخدمات الأساسية، وهو ما ساهم في دعم المؤشر العام ودفعه إلى مستويات جديدة خلال الجلسة.

اختراق مستوى مهم

ارتفع المؤشر العام لبورصة البحرين بنسبة 0.42% مع ختام التداولات ليصل إلى مستوى 2000.23 نقطة، مضيئاً نحو 8.3 نقطة إلى رصيده مقارنة بإغلاق السابق.

ويحمل تجاوز مستوى 2000 نقطة أهمية فنية ونفسية بالنسبة للمستثمرين، إذ يعد من المستويات الرئيسية التي تعكس تحسن الثقة في السوق، كما يمنح المتعاملين مؤشرات إيجابية حول إمكانية استمرار الاتجاه الصاعد خلال الفترة المقبلة إذا ما استمرت مستويات السيولة والدعم القطاعي الحالية. وجاء الارتفاع مدعوماً بأداء متوازن لعدد من القطاعات المؤثرة في حركة السوق، الأمر الذي ساعد على تعزيز المكاسب وتوسيع قاعدة الأسهم المرتفعة.

نشاط متوازن

شهدت السوق تداولات بلغت نحو 3.96 مليون سهم، بقيمة إجمالية وصلت إلى 1.6 مليون دينار بحريني، من خلال تنفيذ 148 صفقة.

ورغم أن مستويات التداول لا تزال ضمن النطاقات المعتادة للسوق البحرينية، فإن توزيع السيولة على عدد من الأسهم القيادية يعكس وجود نشاط استثماري مستقر، مع استمرار تركيز المستثمرين

أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/06/15	2026/06/14	الشركة
8.33%	0.039	0.036	1 الخليجية للتحدة للإستثمار
1.54%	0.921	0.907	2 ألبا
0.85%	0.119	0.118	3 زين البحرين
0.79%	0.128	0.127	4 عقارات السيف
0.78%	0.520	0.516	5 البحرين الوطني
0.22%	0.462	0.461	6 بييون ش.م.ب.
0.18%	0.568	0.567	7 البحرين والكويت

أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/06/15	2026/06/14	الشركة
0.17%	0.594	0.595	1 بنك جي إف إنش

الابتعاد عن الإنترنت يصبح مؤشراً جديداً على النفوذ الخصوصية تتحول إلى سلعة نادرة.. والأثرياء ينسحبون من العالم الرقمي

1 فائقو الثراء يستبدلون الظهور العلني
بالحضور المحدود المدروس

2 المخاوف الأمنية تدفع الأغنياء
لإخفاء مظاهر الثروة أحياناً

اعداد: محمد ياسين

في عصر تُقاس فيه القيمة غالباً بعدد المتابعين، وحجم الحضور على منصات التواصل الاجتماعي، ومدى الظهور في الفضاء الرقمي، بدأت شريحة متنامية من الأثرياء حول العالم تتبنى اتجاهًا معاكسًا تمامًا. فبدلاً من السعي إلى جذب الانتباه، أصبح الهدف هو تجنبه. وبدلاً من توسيع الحضور الرقمي، باتت الأولوية تقليصه إلى الحد الأدنى. أما الخصوصية، التي كانت يوماً حقاً متاحاً للجميع، فقد بدأت تتحول تدريجياً إلى امتياز يصعب الحصول عليه، وربما إلى واحدة من أكثر السلع قيمة في الاقتصاد الحديث.

هذه الظاهرة لا تعكس مجرد تغيير في أسلوب الحياة لدى الأثرياء، بل تكشف تحولات أعمق في مفهوم الرفاهية ذاته. فبعد عقود ارتبطت فيها المكانة الاجتماعية بإظهار الثروة والنجاح، بدأت فئات واسعة من أصحاب الثروات الكبرى تنظر إلى القدرة على الاختفاء بعيداً عن أعين الجمهور والخوارزميات باعتبارها شكلاً جديداً من أشكال القوة والتميز.

ويأتي هذا التحول في وقت يتزايد فيه الاعتماد على البيانات الشخصية، وتوسع فيه قدرة شركات التكنولوجيا على تتبع السلوكيات الفردية، ما جعل الخصوصية مورداً نادراً تزداد قيمته كلما أصبح الوصول إليه أكثر صعوبة.

من الظهور إلى الاختفاء

لسنوات طويلة كان النجاح يقترن بالظهور العلني. فالمشاهير ورجال الأعمال وأصحاب الثروات كانوا يتنافسون على الحضور الإعلامي والمشاركة في المناسبات العامة وإبراز أنماط حياتهم أمام الجمهور. لكن السنوات الأخيرة شهدت تحولاً لافتاً. فبدلاً من تعزيز حضورهم الرقمي، بدأ عدد متزايد من كبار المستثمرين وأصحاب الثروات في تقليص بصمتهم الإلكترونية إلى أدنى حد ممكن.

وبات من المألوف العثور على شخصيات مؤثرة تدير استثمارات بمليارات الدولارات دون امتلاك حسابات نشطة على وسائل التواصل الاجتماعي، أو دون نشر أي تفاصيل شخصية تتعلق بحياتها أو عائلاتها أو تحركاتها.

ولا يرتبط هذا السلوك بالرغبة في الغموض بقدر ما يعكس قناعة متزايدة

بأن النفوذ الحقيقي لا يحتاج دائماً إلى استعراض مستمر، وأن القدرة على التحكم في المعلومات الشخصية أصبحت أكثر قيمة من نشرها.

الخصوصية كرمز للرفاهية

لطالما ارتبطت الرفاهية بامتلاك ما لا يستطيع الآخرون امتلاكه. وفي السابق تمثلت هذه الرفاهية في السيارات الفاخرة، والساعات النادرة، والقصور الفخمة، والرحلات الحصرية.

أما اليوم، فيرى كثيرون أن الخصوصية نفسها أصبحت السلعة الأكثر ندرة. فبينما يعيش معظم الناس في بيئة رقمية مفتوحة تتعرض فيها بياناتهم للمراقبة والتحليل والاستهداف الإعلاني، يتمتع الأثرياء بإمكانية شراء مستويات أعلى من الحماية والعزلة والسيطرة على معلوماتهم الشخصية.

وهكذا تحول الابتعاد عن الأضواء إلى علامة جديدة على المكانة الاجتماعية. فكلما أصبحت القدرة على الانسحاب من العالم الرقمي أصعب بالنسبة لعامة الناس، ازدادت قيمتها لدى من يستطيعون تحمل تكلفتها.

ويصف بعض خبراء العلامات التجارية هذه الظاهرة بأنها انتقال من «اقتصاد الظهور» إلى «اقتصاد الخصوصية»، حيث يصبح الغياب عن المشهد العام مؤشراً على النفوذ أكثر من الحضور فيه.

تفاوت طبقي يعيد تشكيل الرفاهية

تزامن هذا التحول مع اتساع الفجوة بين الأغنياء وبقية فئات المجتمع خلال العقود الأخيرة. فارتفاع أسعار الأصول والاستثمارات أدى إلى تراكم الثروات بوتيرة أسرع لدى أصحاب رؤوس الأموال مقارنة ببقية الشرائح. وفي ظل هذا الواقع، بدأت بعض مظاهر الثراء التقليدية تفقد جاذبيتها. فالتفاخر المفرط بالثروة قد يثير انتقادات اجتماعية متزايدة في بيئة تشهد اتساعاً في التفاوت الاقتصادي.

ولهذا السبب، يتجه عدد من الأثرياء إلى أشكال أكثر هدوءاً من الاستهلاك، تركز على الجودة والخصوصية بدلاً من الاستعراض العلني. فالإنفاق على الفن الخاص أو الديكورات الداخلية أو التجارب الحصرية المغلقة أصبح أكثر جاذبية من عرض

المقتنيات أمام الجمهور.

ويعكس ذلك تحولاً في مفهوم النجاح الاجتماعي، حيث لم يعد الهدف دائماً أن يراك الجميع، بل أن تمتلك حرية اختيار من يراك.

الطائرات الخاصة والأماكن المغلقة

يظهر هذا الاتجاه بوضوح في نمو الطلب على الخدمات التي توفر العزلة والتحكم في البيئة المحيطة.

فمنذ جائحة كورونا شهدت الطائرات الخاصة نمواً كبيراً في الإقبال عليها، ليس فقط بسبب الراحة، بل لأنها تمنح مستخدميها قدرة أكبر على تجنب الازدحام والاحتكاك العام.

كما ارتفع الطلب على الأندية الخاصة والمطاعم التي تعتمد نظام العضوية الحصرية، إضافة إلى المداخل والمصاعد والخدمات المخصصة لكبار الشخصيات.

وتعكس هذه الظواهر رغبة متزايدة لدى أصحاب الثروات في تقليل التعرض للمراقبة العامة والاحتكاك المباشر، والتمتع بمساحات أكثر خصوصية وتحكماً. ولم تعد الرفاهية هنا مرتبطة بالفخامة المادية وحدها، بل أصبحت مرتبطة أيضاً بدرجة العزلة التي يستطيع الفرد الحصول عليها.

الأمن الشخصي يغير السلوك

أحد العوامل المهمة وراء هذا التحول يتمثل في تصاعد المخاوف الأمنية.

فمع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وسهولة الوصول إلى المعلومات الشخصية، أصبح كثير من الأثرياء أكثر حذراً بشأن إظهار ممتلكاتهم أو مواقعهم أو أنماط حياتهم. وفي بعض المدن الكبرى، دفعت المخاطر الأمنية المرتبطة بإظهار السلع الفاخرة بعض الأفراد إلى تجنب ارتداء اللقطنيات الباهظة في الأماكن العامة أو حتى استخدام بدائل أقل لفتاً للانتباه.

كما ازدادت أهمية المستشارين المتخصصين في إدارة السمعة الرقمية وحماية البيانات الشخصية، في مؤشر واضح على أن الأمن المعلوماتي أصبح جزءاً أساسياً من إدارة الثروة الحديثة.

وهذا التطور يعكس حقيقة جديدة مفادها أن امتلاك الثروة لا يعني فقط القدرة على شراء الأشياء، بل أيضاً القدرة

على حماية الذات من التبعات المرتبطة بإظهارها.

إرهاق رقمي يتجاوز الأثرياء ورغم أن هذه الظاهرة تبدو أكثر وضوحاً بين أصحاب الثروات الكبرى، فإنها لا تقتصر عليهم وحدهم.

فالملايين حول العالم بدأوا يشعرون بالإرهاق الناتج عن التدفق المستمر للإشعارات والرسائل والمحتوى الرقمي. وأصبح الابتعاد المؤقت عن الإنترنت أو تقليل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي هدفاً يسعى إليه كثير من الأشخاص بحثاً عن الراحة النفسية والتركيز.

لكن الفارق الجوهرى يكمن في أن معظم الناس لا يستطيعون الانفصال الكامل عن العالم الرقمي بسبب متطلبات العمل والتعليم والعلاقات الاجتماعية. أما الأثرياء، فغالباً ما يمتلكون قدرًا أكبر من الحرية يسمح لهم بتقليل اعتمادهم على هذه المنصات دون خسائر مهنية أو اجتماعية كبيرة.

ومن هنا تنشأ المفارقة: فكلما أصبح الاتصال الدائم ضرورة للجميع، ازدادت قيمة القدرة على الانفصال عنه.

اقتصاد البيانات يرفع قيمة الخصوصية

في الخلفية يقف اقتصاد البيانات باعتباره أحد المحركات الرئيسية لهذا التحول.

فشركات التكنولوجيا تعتمد بصورة متزايدة على جمع وتحليل المعلومات الشخصية لتوجيه الإعلانات وتحسين الخدمات وبناء نماذج الأعمال الرقمية. وأصبحت البيانات الفردية واحدة من أهم الموارد الاقتصادية في العصر الحديث.

ومع اتساع نطاق هذه الممارسات، ارتفعت حساسية الأفراد تجاه كيفية استخدام معلوماتهم الشخصية، وأصبح الوعي بمسألة الخصوصية أكثر انتشاراً من أي وقت مضى.

لكن في الوقت نفسه، فإن القدرة على حماية البيانات أو تقليل التعرض للتتبع تتطلب أدوات وخدمات وخيارات ليست متاحة بالتساوي للجميع، ما يحول الخصوصية تدريجياً إلى مورد غير متكافئ التوزيع.

3 الطلب يتزايد
على الأندية
الخاصة والخدمات
المغلقة

4 التفاوت الطبقي
يعيد تعريف
مفهوم الرفاهية
العالمية الحديثة

5 الإرهاق
الرقمي يعزز
قيمة العزلة
الاختيارية بين
الأفراد

6 الحرية من
التتبع الإلكتروني
تصبح رمزاً
للامتياز
الاجتماعي

رفاهية المستقبل

تكشف التحولات الحالية أن مفهوم الرفاهية يشهد إعادة تعريف عميقة. فبعد أن كان التركيز ينصب على ما يمكن امتلاكه أو استعراضه، أصبح الاهتمام يتجه نحو ما يمكن حمايته أو إخفاؤه.

وفي عالم تتزايد فيه الشفافية القسرية، وتتوسع فيه شبكات المراقبة الرقمية، وتصبح البيانات الشخصية سلعة اقتصادية، تكتسب الخصوصية قيمة جديدة تتجاوز بعدها القانوني أو الأخلاقي.

لقد أصبحت الحرية في اختيار ما يُعرف عنك، وما لا يُعرف، شكلاً من أشكال الامتياز. وأصبح التحكم في الحضور الرقمي نوعاً من الثروة غير المرئية التي يصعب قياسها لكنها تزداد أهمية عاماً بعد عام.

ولهذا لم يعد السؤال المطروح اليوم ما إذا كانت الخصوصية مهمة، بل ما إذا كانت ستبقى متاحة للجميع في المستقبل، أم أنها ستتحول تدريجياً إلى رفاهية لا يستطيع تحملها إلا القلة.





«نيكي» يقفز وأوروبا تسجل قمماً تاريخية

الأسهم العالمية تمحو خسائر الحرب

انخفاض النفط على تقليص الضغوط التضخمية، وهو ما يمنح البنوك المركزية مساحة أكبر لتجنب المزيد من التشديد النقدي. وهذه المعادلة تعد من أكثر العوامل التي يراقبها المستثمرون حالياً، لأنها تؤثر بشكل مباشر على تقييمات الأسهم ومستقبل الأرباح.

ومن هذا المنطلق، فإن الأسواق لم تنظر إلى انخفاض النفط باعتباره خبراً سلبياً، بل اعتبرته عاملاً داعماً للنمو الاقتصادي العالمي.

الرابحون والخاسرون

كما هو الحال في كل تحول اقتصادي كبير، لم تستفد جميع القطاعات من التطورات الأخيرة بل القدر نفسه. ففي الوقت الذي حققت فيه أسهم الطيران والسيارات والسيارات السفر مكاسب قوية، تعرضت أسهم شركات الطاقة لضغوط واضحة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

وتراجعت أسهم العديد من الشركات النفطية الأوروبية مع إعادة تسعير توقعات الأرباح المستقبلية، خاصة أن جزءاً من المكاسب التي حققتها خلال الأشهر الماضية كان مرتبطاً مباشرة بارتفاع أسعار الخام.

لكن رغم هذه التراجعات القطاعية، فإن الصورة العامة للأسواق بقيت إيجابية، حيث غلبت المكاسب الواسعة في معظم القطاعات على خسائر شركات الطاقة.

بداية دورة صعود جديدة؟

السؤال الأهم الذي يطرحه المستثمرون اليوم يتمثل في ما إذا كانت هذه المكاسب تمثل مجرد رد فعل مؤقت على اتفاق السلام، أم أنها بداية دورة صعود جديدة للأسواق العالمية.

العديد من المؤشرات تدعم الاحتمال الثاني، إذ إن الأسواق لا تحتفل فقط بانتهاء الحرب، بل تراهن أيضاً على تحسن بيئة النمو الاقتصادي العالمية وتراجع الضغوط التضخمية واستقرار أسواق الطاقة.

ومع ذلك، فإن استدامة هذه المكاسب ستعتمد على نجاح الأطراف المعنية في تحويل الاتفاق المبدئي إلى تسوية طويلة الأجل، إضافة إلى قدرة الاقتصاد العالمي على الاستفادة من تراجع أسعار الطاقة دون الدخول في مرحلة تباطؤ حاد. وفي جميع الأحوال، فإن جلسة اليوم ستبقى واحدة من أبرز جلسات العام في الأسواق المالية، بعدما نجحت البورصات العالمية في استعادة خسائر أشهر من التوتر خلال ساعات قليلة فقط، لتؤكد مرة أخرى أن السياسة والاقتصاد يظلان وجهين لعملة واحدة في عالم الاستثمار الحديث.

إعادة تسعير المخاطر

ما حدث في أسواق الأسهم لا يمكن تفسيره فقط بتحسين الأوضاع السياسية، بل يرتبط أيضاً بعملية واسعة لإعادة تسعير المخاطر.

فخلال فترة الحرب، كانت الأسواق تضيق علاوات مخاطر مرتفعة على معظم الأصول بسبب احتمالات تعطل الإمدادات النفطية وتباطؤ الاقتصاد العالمي. وقد انعكس ذلك في تراجع أسعار الأسهم وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة التقلبات في الأسواق.

أما اليوم، فقد بدأت هذه العلاوات بالتلاشي تدريجياً. ومع تراجع المخاطر الجيوسياسية، أصبح المستثمرون أكثر استعداداً لتحمل المخاطر والعودة إلى شراء الأسهم، خاصة في القطاعات التي تعرضت لضغوط مبالغ فيها خلال الأشهر الماضية. وتظهر هذه التحركات كيف يمكن لتغير المزاج الاستثماري أن يحدث تأثيراً سريعاً وكبيراً في الأسواق المالية العالمية عندما تتبدل التوقعات المستقبلية بصورة جوهرية.

النفط يتحول إلى عامل دعم

شكل تراجع أسعار النفط عاملاً أساسياً في موجة الصعود الحالية للأسهم العالمية. فبعد أن كان ارتفاع الخام يمثل عبئاً على الشركات والمستثمرين، تحول الانخفاض الأخير إلى مصدر دعم مهم للأسواق.

ويؤدي تراجع أسعار الطاقة إلى خفض تكاليف الإنتاج والشحن والتشغيل في معظم القطاعات الاقتصادية، ما ينعكس إيجاباً على أرباح الشركات وقدرتها التنافسية.

كما يساعد

فعودة الملاحة الطبيعية في هرمز تعني استقراراً أكبر في إمدادات الطاقة، كما تعني تراجعاً في مخاطر حدوث صدمات سعرية جديدة في النفط والغاز.

ولهذا السبب، سارعت المحافظ الاستثمارية إلى زيادة تعرضها للأسهم الأوروبية، خصوصاً بعد أن أصبحت التقييمات أكثر جاذبية مقارنة بالأسواق الأمريكية التي حافظت على أداء أفضل خلال فترة الأزمة.

أسهم الطيران والسيارات تنصهر

من بين القطاعات الأكثر استعادة من التطورات الأخيرة برز قطاعا الطيران والسيارات اللذان سجلا مكاسب قوية في معظم البورصات الأوروبية. ويعود ذلك إلى العلاقة المباشرة بين هذه القطاعات وأسعار الطاقة. فشركات الطيران تعتمد بشكل كبير على الوقود، ويؤدي أي انخفاض في أسعار النفط إلى تقليص التكاليف التشغيلية وتحسين هوامش الربحية.

كما استفادت شركات السيارات من تحسن العنويات الاقتصادية وتراجع الضغوط المرتبطة بأسعار الوقود والنقل. ونتيجة لذلك، سجلت أسهم العديد من الشركات الأوروبية الكبرى ارتفاعات ملحوظة، وسط توقعات بتحسين الطلب والاستهلاك خلال الفترة المقبلة.

أما قطاع السفر والترفيه، فقد حقق بدوره مكاسب قوية مدفوعاً بتوقعات عودة النشاط السياحي والتجاري بصورة أكثر استقراراً بعد انتهاء أحد أكبر مصادر التوتر الجيوسياسي في العالم.

منطقة الخليج. وخلال فترة إغلاق مضيق هرمز، واجه المستثمرون اليابانيون مخاوف متزايدة بشأن تكاليف الطاقة وتأثيرها على الشركات الصناعية والاستهلاكية.

لكن الإعلان عن إعادة فتح المضيق خفف هذه المخاوف بصورة كبيرة، ودفع المستثمرين إلى إعادة شراء الأسهم التي تعرضت لضغوط خلال الأشهر الماضية. كما استفادت الشركات الصناعية وشركات التصدير من تحسن توقعات الاقتصاد العالمي، وهو ما انعكس مباشرة على أداء المؤشر الياباني.

ويعتقد محللون أن المكاسب القوية التي سجلها نيكي لا تعكس فقط انتهاء الأزمة الحالية، بل تعبر أيضاً عن توقعات بتحسن بيئة الأعمال العالمية في حال استمر الاستقرار السياسي خلال الفترة المقبلة.

أوروبا تكسر الأرقام القياسية

في القارة الأوروبية، جاءت ردود الفعل أكثر وضوحاً، حيث افتتح مؤشر ستوكس 600 تعاملاته على ارتفاعات قوية قادته إلى أعلى مستوى في تاريخه، متجاوزاً القمم السابقة التي سجلها قبل أشهر.

ويحمل هذا الأداء دلالات مهمة، إذ إن أوروبا كانت من أكثر المناطق الاقتصادية تأثراً بتداعيات الحرب نتيجة اعتمادها الكبير على تدفقات الطاقة العابرة لمضيق هرمز. وقد أدى ارتفاع أسعار النفط خلال الأشهر الماضية إلى زيادة الضغوط التضخمية ورفع تكاليف الإنتاج على الشركات الأوروبية.

ومع الإعلان عن الاتفاق الأمريكي الإيراني، بدأت الأسواق الأوروبية بإعادة تقييم المشهد بالكامل.

دخلت الأسواق المالية العالمية مرحلة جديدة من التفاؤل بعد الإعلان عن اتفاق مبدئي بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز، في تطور أعاد رسم المشهد الاستثماري العالمي خلال ساعات قليلة فقط. وبينما تراجعت أسعار النفط بصورة حادة مع انحسار المخاوف المتعلقة بالإمدادات، شهدت أسواق الأسهم موجة صعود قوية امتدت من آسيا إلى أوروبا، لتسجل بعض المؤشرات الرئيسية مستويات تاريخية جديدة وتستعيد كامل الخسائر التي تكبدتها خلال أشهر الصراع.

وجاءت ردود فعل المستثمرين سريعة وحاسمة، إذ اعتبروا الاتفاق نقطة تحول رئيسية في بيئة الاستثمار العالمية، خصوصاً أنه يزيل أحد أكبر مصادر القلق التي هيمنت على الأسواق منذ اندلاع الأزمة. وبالتزامن مع تراجع أسعار الطاقة وتحسن توقعات النمو الاقتصادي، اندفعت السيولة نحو الأسهم مجدداً، في إشارة إلى عودة الثقة بإمكانية دخول الاقتصاد العالمي مرحلة أكثر استقراراً خلال النصف الثاني من العام.

قفزة قوية في طوكيو

كانت بورصة طوكيو من أوائل المستفيدين من التحول السياسي المفاجئ، حيث سجل مؤشر نيكي الياباني واحدة من أقوى جلساته خلال الأشهر الأخيرة، مرتفعاً بأكثر من 3% في الساعات الأولى من التداول.

ويعكس هذا الأداء الحساسية الكبيرة للاقتصاد الياباني تجاه أسعار الطاقة والتجارة العالمية، إذ تعتمد اليابان بصورة كبيرة على واردات النفط والغاز القادمة من

البنوك المركزية تحت المجهر

رغم موجة التفاؤل الحالية، لا تزال الأنظار متجهة نحو البنوك المركزية العالمية، خصوصاً في أوروبا والولايات المتحدة.

فخلال الأشهر الماضية، أجبرت المخاوف من ارتفاع أسعار الطاقة العديد من البنوك المركزية على تبني مواقف أكثر تشدداً تجاه أسعار الفائدة. لكن تراجع النفط قد يدفع هذه المؤسسات إلى إعادة النظر في توقعاتها المستقبلية.

ويتربص المستثمرون حالياً ما إذا كانت التطورات الجديدة ستؤدي إلى تخفيف الضغوط التضخمية بصورة مستدامة، الأمر الذي قد يقلل الحاجة إلى مزيد من رفع الفائدة خلال الأشهر المقبلة.

وفي حال تحقق هذا السيناريو، فقد تحصل أسواق الأسهم على دفعة إضافية تدعم استمرار الصعود الحالي، خاصة في القطاعات الحساسة لأسعار الفائدة مثل التكنولوجيا والصناعة والعقارات.

1 نيكي الياباني يحقق أكبر مكاسب يومية منذ أشهر

2 ستوكس الأوروبي يسجل مستوى قياسياً جديداً بالتداولات اليوم

3 اتفاق واشنطن وطهران يعزز شهية المخاطرة عالمياً بقوة

4 أسهم السيارات والطيران تقود موجة الصعود الأوروبية الحالية

مع انحسار مخاطر هرمز وترقب عودة ملايين البراميل للأسواق

النفط يفقد أكثر من 5% من قيمته



2 خام برنت يتراجع دون خمسة وثمانين دولاراً للبرميل اليوم

1 اتفاق أميركي إيراني مبدئي يضغط الأسعار لأدنى مستويات مآرس

مرحلة جديدة للسوق

التركيز كان منصباً على مخاطر الإمدادات. لكن مع انحسار تلك المخاطر، عاد الاهتمام مجدداً بالعوامل الاقتصادية الأساسية، وعلى رأسها قوة الطلب العالمي. ومن هذا المنطلق، فإن أي إشارات إضافية على ضعف الاقتصاد العالمي قد تدفع الأسعار إلى مزيد من التراجع، خاصة إذا تزامنت مع زيادة المعروض النفطي من الشرق الأوسط.

مخزونات واستثمارات جديدة

العامل الآخر الذي يراقبه المستثمرون يتمثل في سلوك المخزونات العالمية خلال الفترة المقبلة. فعادة ما تؤدي فترات الاضطراب إلى استنزاف جزء من المخزونات التجارية والاستراتيجية، وهو ما يخلق لاحقاً طلباً إضافياً لإعادة بنائها. لكن هذا الطلب لا يظهر بشكل فوري، بل يتطور تدريجياً وفق ظروف السوق ومستويات الأسعار، وإذا استقرت الأوضاع الجيوسياسية واستمرت الأسعار بالتراجع، فقد تلجأ بعض الدول والشركات إلى زيادة مشترياتها بهدف إعادة تكوين المخزونات والاستفادة من الأسعار المنخفضة نسبياً.

كما أن شركات الطاقة العالمية ستعيد تقييم خططها الاستثمارية بناءً على التطورات الجديدة. فالفترة الماضية شهدت ارتفاعاً في القلق بشأن أمن الإمدادات، بينما قد تدفع الأوضاع الحالية بعض الشركات إلى التركيز مجدداً على الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف. وفي الوقت نفسه، تبقى قرارات المنتجين الكبار عاملاً حاسماً في تحديد المسار المقبل للأسعار، إذ قد يلجؤون إلى تعديل مستويات الإنتاج إذا رأوا أن السوق تتجه نحو فائض كبير في المعروض.

موجبة نحو تنفيذ بنود التفاهات الجديدة، وسرعة عودة الملاحة البحرية، ومستويات الإنتاج والصادرات من المنطقة، إضافة إلى مؤشرات الطلب العالمي. وستحدد هذه العوامل مجتمعة ما إذا كان الهبوط الحالي يمثل بداية دورة تراجع أوسع في أسعار النفط، أم مجرد تصحيح مؤقت بعد أشهر من الارتفاعات المرتبطة بالأزمة الجيوسياسية.

كما يتربص المستثمرون قدرة الدول المنتجة في المنطقة على استعادة طاقتها التصديرية بكفاءة وسرعة، لأن أي تأخير طويل قد يحد من وتيرة انخفاض الأسعار ويعيد بعض الضغوط إلى السوق.

الطلب العالمي تحت الضغط

في المقابل، لا ترتبط تحركات النفط الحالية بجانب العرض فقط، بل تتأثر أيضاً بمخاوف متزايدة بشأن الطلب العالمي على الطاقة. فخلال الأشهر الأخيرة ظهرت مؤشرات واضحة على تباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الاقتصادات الكبرى، سواء من خلال تراجع الإنتاج الصناعي أو تباطؤ حركة التجارة والنقل. وهذه التطورات انعكست على توقعات استهلاك الوقود، حيث أصبحت المؤسسات المالية وشركات الاستشارات أكثر حذراً في تقديراتها لنمو الطلب العالمي خلال الفترة المقبلة.

ويرى عدد من المحللين أن السوق كانت تتجاهل نسبياً هذه المؤشرات أثناء ذروة الأزمة الجيوسياسية، لأن

لا يزال في مراحله الأولية، فإن رد فعل الأسواق يكشف مدى حساسية أسعار النفط تجاه أي تطور يتعلق بمضيق هرمز أو العلاقات بين واشنطن وطهران. كما يؤكد أن جزءاً كبيراً من المكاسب السريعة السابقة كان قائماً على علاوات مخاطر استثنائية أكثر من كونه ناتجاً عن نقص فعلي ومستدام في الإمدادات. وخلال الأسابيع المقبلة ستبقى الأناظر

وكانت الأسواق خلال الفترة الماضية تفترض أن استمرار إغلاق هرمز لفترة طويلة سيؤدي إلى اختلالات كبيرة في توازن السوق العالمية، لذلك ارتفعت الأسعار إلى مستويات عكست هذه المخاوف. أما الآن، ومع ظهور مؤشرات على إعادة فتح الممر المائي وعودة حركة السفن، فإن هذه المخاوف أصبحت أقل حدة، وهو ما دفع الأسعار إلى الانخفاض. ويؤكد خبراء الأسواق أن العامل النفسي يلعب دوراً مهماً في هذه المرحلة، إذ لا يقتصر الأمر على حجم الإمدادات الحالية، بل يشمل أيضاً التوقعات المستقبلية. فالمستثمرون يتخذون قراراتهم بناءً على ما يتوقعون حدوثه خلال الأشهر المقبلة وليس فقط وفق المعطيات الراهنة. ولهذا السبب جاءت ردود الفعل في السوق سريعة وعنيفة، حيث بدأ المتعاملون بتصفية مراكزهم المرتبطة بمخاطر الحرب وتحويل رهاناتهم نحو سيناريو أكثر هدوءاً واستقراراً.

عودة الإمدادات تدريجياً

أحد أهم الأسئلة المطروحة حالياً يتعلق بسرعة عودة الإمدادات النفطية إلى مستوياتها الطبيعية. فإعادة فتح مضيق هرمز لا تعني بالضرورة عودة فورية لجميع الصادرات والإنتاج إلى ما كانت عليه قبل الحرب. فالعديد من المنشآت والبنى التحتية تعرضت لأضرار متفاوتة خلال فترة الصراع، كما أن بعض شركات الشحن والتأمين قد تحتاج إلى وقت قبل استئناف عملياتها بشكل كامل. إضافة إلى ذلك، فإن إعادة ترتيب سلاسل التوريد والعقود التجارية تستغرق عادة أسابيع وربما أشهراً.

ومع ذلك، فإن الأسواق تنظر إلى الاتجاه العام أكثر من التفاصيل اليومية. فإذا تأكدت عودة الملاحة واستمرار وقف إطلاق النار، فإن ذلك يعني أن جزءاً كبيراً من الإمدادات المعطلة سيعود تدريجياً إلى السوق العالمية، وهو ما يكفي لدفع الأسعار نحو مستويات أقل مقارنة بذروة الأزمة.

يدخل سوق النفط اليوم مرحلة مختلفة تماماً عن تلك التي هيمنت على الأشهر الماضية. فبعد فترة طويلة من التسعير القائم على المخاطر الجيوسياسية واحتمالات تعطل الإمدادات، بدأت الأسواق بالتحول نحو تقييم أكثر ارتباطاً بالأساسيات الاقتصادية التقليدية، مثل حجم الطلب العالمي ومستويات الإنتاج والمخزونات. ورغم أن الاتفاق الأميركي الإيراني

تسعر احتمال تدفق كميات إضافية من النفط والغاز، الأمر الذي أدى إلى انقلاب سريع في المزاج الاستثماري وتحول المتعاملين نحو البيع المكثف. ويعتقد العديد من المحللين أن جزءاً كبيراً من الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط خلال الأشهر الماضية كان مرتبطاً بعوامل جيوسياسية أكثر من ارتباطه بأساسيات العرض والطلب التقليدية، ولذلك كان من الطبيعي أن تتراجع الأسعار بصورة حادة عند ظهور مؤشرات جدية على انحسار تلك المخاطر.

إعادة تسعير المخاطر

ما حدث في سوق النفط خلال الساعات الأخيرة يمثل نموذجاً واضحاً لما يعرف بإعادة تسعير المخاطر. فعندما ترتفع احتمالات اندلاع الأزمات أو تعطل الإمدادات، يضيف المستثمرون ما يسمى «علاوة المخاطر» إلى الأسعار، وعندما تتراجع تلك الاحتمالات، تبدأ هذه العلاوة بالاختفاء تدريجياً أو بصورة مفاجئة.

صدمة هرمز المعاكسة

طوال الأشهر الثلاثة الماضية كان مضيق هرمز يمثل المحرك الأبرز لاتجاهات سوق النفط العالمية. فبعد إغلاقه نتيجة الحرب، دخلت الأسواق في مرحلة من القلق الشديد بشأن أمن الطاقة العالمي، خصوصاً أن المضيق يعد الشريان الرئيسي الذي يربط منتجي النفط والغاز في الخليج بالأسواق الآسيوية والأوروبية والعالمية.

وقد أدى توقف الملاحة في المضيق إلى حرمان الأسواق من ملايين البراميل يومياً، كما تسبب في اضطرابات واسعة بسلاسل الإمداد ورفع تكاليف الشحن البحري والتأمين على الناقلات. وخلال تلك الفترة كانت الأسعار ترتفع ليس فقط بسبب النقص الفعلي في الإمدادات، بل أيضاً نتيجة الخوف من تفاقم الأزمة واتساع نطاقها.

لكن المشهد تغير بالكامل بمجرد الإعلان عن الاتفاق المبدئي. فبدلاً من تسعير احتمالات نقص المعروض، بدأت الأسواق

شهدت أسواق الطاقة العالمية تحولاً دراماتيكياً مع بداية الأسبوع بعدما تعرضت أسعار النفط لضغوط بيئية قوية دفعتها إلى تسجيل أكبر خسائرها اليومية منذ أشهر، في أعقاب الإعلان عن اتفاق مبدئي بين الولايات المتحدة وإيران يهدف إلى إنهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز واستئناف حركة الملاحة البحرية في واحد من أهم الممرات الاستراتيجية للطاقة في العالم.

هذا التطور السياسي والأمني لم يُنظر إليه باعتباره حدثاً دبلوماسياً فحسب، بل اعتبره المستثمرون نقطة تحول جوهرية في معادلة العرض والطلب العالمية، إذ سارعت الأسواق إلى إعادة تسعير المخاطر التي سيطرت على تداولات النفط طوال الأشهر الماضية، وكانت الحرب وما رافقها من إغلاق لمضيق هرمز قد دفعت المتعاملين إلى إضافة علاوات مخاطر كبيرة على الأسعار خشية انقطاع الإمدادات وارتفاع تكاليف النقل والتأمين، لكن الإعلان عن اتفاق التهدئة دفع تلك العلاوات إلى التبخر بوتيرة سريعة.

وتراجع خام برنت بأكثر من 4 دولارات للبرميل ليهبط إلى ما يقارب 83 دولاراً، فيما انخفض خام غرب تكساس الوسيط بأكثر من 5% ليستقر قرب 80 دولاراً للبرميل، لتصل الأسعار إلى أدنى مستوياتها منذ شهر مارس الماضي، ويعكس هذا الهبوط السريع حجم الرهان الذي تبنيه الأسواق على عودة الإمدادات النفطية بشكل تدريجي إلى مساراتها الطبيعية خلال الفترة المقبلة.

4

استئناف الملاحة يبدد علاوة المخاطر الجيوسياسية المتراكمة سريعاً

3

هرمز كان يعبره خمس إمدادات النفط والغاز العالمية



تسجل أعلى مستوياتها خلال أسبوعين بدعم سياسي موجة تهاول عالمية تدفع «البيتكوين» للصعود القوي فوق 66 ألف دولار

1 اتفاق السلام يعزز الإقبال على الأصول عالية المخاطر

2 تراجع النفط يدعم المعنويات ويخفف ضغوط الأسواق العالمية

استعادت العملات المشفرة برقيها بقوة مع بداية الأسبوع، بعدما قفزت عملة بيتكوين إلى أعلى مستوياتها في نحو أسبوعين مدفوعة بتحسّن شهية المخاطرة العالمية عقب الإعلان عن اتفاق مبدئي بين الولايات المتحدة وإيران لإنهاء الحرب وإعادة فتح مضيق هرمز. وجاء هذا الصعود ليؤكد مجدداً أن الأصول الرقمية أصبحت شديدة الحساسية للتطورات الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، شأنها شأن الأسهم وأسواق المال التقليدية.

وارتفعت بيتكوين بنحو 4% لتقترب من مستوى 66 ألف دولار، فيما سجلت عملة الإيثر مكاسب تجاوزت 3.5%، بينما حققت عملات بديلة مثل سولانا وإكس آر بي ارتفاعات أكبر، في إشارة إلى عودة المستثمرين نحو الأصول ذات المخاطر المرتفعة بعد فترة من التوتّر والضغط البيعية.

وتأتي هذه المكاسب بعد أسابيع صعبة شهدت تراجعاً حاداً في سوق العملات المشفرة دفعت بيتكوين إلى الهبوط دون مستوى 60 ألف دولار، وسط مخاوف مرتبطة بالحرب في الشرق الأوسط وخروج سيولة من الصناديق الاستثمارية المتداولة الفورية، إضافة إلى عمليات بيع محدودة من بعض المستثمرين المؤسسيين. لكن التطورات السياسية الأخيرة قلبت المشهد رأساً على عقب، وأعادت الثقة تدريجياً إلى الأسواق المالية العالمية، لتتحول العملات المشفرة مجدداً إلى واحدة من أكبر

المستفيدين من موجة التهاول الجديدة.

السلام يعيد شهية المخاطرة

لم يكن ارتفاع بيتكوين مرتبطاً بعوامل داخلية تخص سوق العملات المشفرة فقط، بل جاء نتيجة تغير أوسع في المزاج الاستثماري العالمي. فإعلان التوصل إلى إطار عمل لإنهاء الحرب بين الولايات المتحدة وإيران دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم المخاطر الجيوسياسية التي سيطرت على الأسواق خلال الأشهر الماضية.

وخلال فترات التوتّر عادة ما تتجه الأموال نحو الأصول الدفاعية مثل الذهب والسندات الحكومية، بينما تتعرض الأصول عالية المخاطر مثل الأسهم والعملات المشفرة لضغوط متزايدة. لكن مع تراجع احتمالات التصعيد العسكري وظهور مؤشرات على عودة الاستقرار، بدأت السيولة تتحرك في الاتجاه المعاكس.

وأدى هذا التحول إلى زيادة الطلب على الأصول التي توفر فرص نمو أعلى، وفي مقدمتها العملات الرقمية التي تتميز بحساسيتها الكبيرة للتغيرات في شهية المستثمرين للمخاطرة. كما أن الأسواق اعتبرت إعادة فتح مضيق هرمز خطوة إيجابية للاقتصاد العالمي، ما عزز التوقعات باستقرار التجارة والطاقة وتقليص احتمالات حدوث صدمات اقتصادية جديدة.

النفط المنخفض يدعم الأسواق

أحد أبرز التأثيرات غير المباشرة للاتفاق السياسي تمثل في

الانخفاض الحاد لأسعار النفط العالمية. فمع إعلان التفاهات المتعلقة بالملاحه في مضيق هرمز تراجعت أسعار الخام بصورة قوية، وهو ما اعتبرته الأسواق مؤشراً إيجابياً للنمو الاقتصادي العالمي. وانخفاض أسعار الطاقة لا يقتصر أثره على شركات النفط أو الدول المنتجة فحسب، بل يمتد إلى مختلف القطاعات الاقتصادية، إذ يخفف تكاليف الإنتاج والنقل ويحد من الضغوط التضخمية.

وبالنسبة للمستثمرين في الأصول الرقمية، فإن تراجع التضخم المحتمل يعني انخفاض احتمالات تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة، وهو عامل لطالما شكل دعماً لأسواق العملات المشفرة.

فكلما أصبحت السيولة أقل تكلفة وتراجعت العوائد على الأدوات التقليدية، زادت جاذبية الأصول البديلة ذات العائد المرتفع والمخاطر الأكبر، وهو ما يفسر جزءاً مهماً من المكاسب الأخيرة التي حققتها بيتكوين وبقية العملات الرقمية.

تعافٍ بعد مرحلة صعبة

شهدت سوق العملات المشفرة خلال الأسابيع الماضية واحدة من أكثر الفترات تقلباً منذ بداية العام.

فقد تعرضت الأسعار لضغوط متواصلة نتيجة التوتّرات الجيوسياسية العالمية، إضافة إلى عوامل خاصة بالسوق الرقمية نفسها. وكانت صناديق الاستثمار المتداولة الفورية في بيتكوين قد سجلت موجات خروج للأموال، ما أثار مخاوف بشأن تراجع الطلب المؤسسي على العملة المشفرة الأكبر عالمياً. كما ساهمت بعض عمليات البيع المحدودة من قبل مستثمرين كبار في زيادة الضغوط على الأسعار.

وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى تراجع بيتكوين دون مستوى 60 ألف دولار، وهو ما أثار تساؤلات بشأن قدرة السوق على استعادة زخمها السعودي.

إلا أن الارتداد الأخير أظهر أن المستثمرين ما زالوا ينظرون إلى التراجعات الحادة باعتبارها فرصاً لإعادة بناء المراكز الاستثمارية، خصوصاً مع استمرار الإيمان بأفاق النمو الطويلة الأجل لسوق الأصول الرقمية.

العملات البديلة تتفوق

ورغم أن بيتكوين استحوذت على الجزء الأكبر من الاهتمام، فإن العملات البديلة سجلت أداءً أقوى نسبياً خلال جلسة

الصعود الأخيرة، وهو ما يعد مؤشراً مهماً على تحسّن الثقة في السوق ككل.

ففي العادة، عندما يقتصر التهاول على بيتكوين وحدها، فإن ذلك يعكس حذراً نسبياً لدى المستثمرين. أما عندما تمتد المكاسب إلى العملات البديلة، فإن ذلك يشير إلى استعداد أكبر لتحمل المخاطر.

وقد استفادت عملات مثل سولانا وإيثر. كما شهدت العديد من العملات الرقمية الأخرى ارتفاعات ملحوظة مدفوعة بعودة المضاربين والمستثمرين إلى السوق.

ويرى محللون أن استمرار هذه الظاهرة قد يشير إلى بداية مرحلة جديدة من النشاط في سوق العملات المشفرة، خاصة إذا استمرت الظروف الاقتصادية العالمية في التحسّن.

دور السيولة العالمية

لا يمكن فهم تحركات العملات المشفرة دون النظر إلى البيئة النقدية العالمية. فخلال السنوات الأخيرة أصبحت بيتكوين والأصول الرقمية الأخرى مرتبطة بشكل متزايد بمستويات السيولة العالمية واتجاهات أسعار الفائدة.

وعندما تكون البنوك المركزية في وضع تشديد نقدي، تتراجع جاذبية الأصول عالية المخاطر بسبب ارتفاع تكلفة الأموال وزيادة العوائد على الأدوات التقليدية. أما عندما تنخفض العوائد رفع الفائدة أو تراجع العوائد الحقيقية، فإن المستثمرين يميلون إلى البحث عن فرص

أكبر للنمو.

وفي الوقت الحالي، ترى الأسواق أن انخفاض أسعار النفط قد يخفف من الضغوط التضخمية، وهو ما قد يمنح صناعات السياسة النقدية مساحة أكبر لتجنب المزيد من التشديد.

هذا التصور ساعد في تعزيز شهية المستثمرين تجاه العملات المشفرة، حتى قبل صدور أي قرارات رسمية من البنوك المركزية الكبرى.

الحذر لم يخفَ بالكامل

ورغم موجة التهاول الحالية، فإن الأسواق لا تزال تتعامل بحذر مع التطورات السياسية. فالاتفاق المعلن يمثل إبطاً أولياً للسلام وليس تسوية نهائية شاملة، كما أن ملف البرنامج النووي الإيراني ما زال مطروحاً على طاولة المفاوضات.

وتسود الأسواق أن أي تعثر في المفاوضات أو عودة التوتّرات العسكرية قد يؤدي إلى تقلبات جديدة في مختلف فئات الأصول، بما فيها العملات الرقمية.

كما أن التصريحات المتشددة التي صدرت بشأن إمكانية استئناف العمليات العسكرية إذا فشلت المفاوضات النهائية أبقّت جزءاً من المستثمرين في حالة ترقب، وهو ما يفسر عدم اندفاع الأسعار إلى مستويات قياسية جديدة رغم قوة المكاسب الأخيرة.

لذلك تبقى المرحلة الحالية مرتبطة بشكل وثيق بمدى قدرة الأطراف المعنية على تحويل التفاهات السياسية إلى اتفاقات دائمة ومستقرة.

مرحلة اختبار جديدة

تدخل العملات المشفرة اليوم مرحلة جديدة من الاختبار بعد نجاحها في التعافي من موجة الهبوط الأخيرة. فصعود بيتكوين إلى قرب 66 ألف دولار يؤكد أن السوق لا تزال تمتلك زخماً إيجابياً وقدرة على جذب السيولة عند تحسّن الظروف الاقتصادية والسياسية.

لكن استمرار هذا الاتجاه سيعتمد على مجموعة من العوامل، أبرزها مصير الاتفاق الأميركي الإيراني، ومسار أسعار النفط، وتوجهات السياسة النقدية العالمية، إضافة إلى حجم التدفقات الاستثمارية نحو الصناديق المرتبطة بالعملات المشفرة.

وفي حال استمرت المؤشرات الإيجابية الحالية، فقد تجد بيتكوين نفسها أمام فرصة لاستعادة مستويات أعلى خلال الأشهر المقبلة. أما إذا عادت التوتّرات أو تغيرت توقعات الفائدة بشكل مفاجئ، فإن تقلبات سنظل سمة أساسية للسوق.

المؤسسات تعود تدريجياً

من المؤشرات المهمة التي يراقبها المستثمرون حالياً اتجاه الأموال المؤسسية نحو سوق العملات المشفرة. فبعد فترة من التردد وخروج بعض الاستثمارات من الصناديق الفورية، بدأت التوقعات تشير إلى إمكانية عودة التدفقات إذا استقرت الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية.

وتعد مشاركة المؤسسات المالية عاملاً أساسياً في تحديد اتجاهات السوق على المدى المتوسط والطويل، نظراً لحجم رؤوس الأموال التي تديرها وتأثيرها على مستويات السيولة.

وقد يؤدي تحسّن البيئة الاستثمارية العالمية إلى تشجيع المزيد من المؤسسات على زيادة تعرضها للأصول الرقمية، خاصة في ظل استمرار البحث عن أدوات استثمارية توفر فرص نمو أعلى من الأسواق التقليدية.

3 صعود بيتكوين إلى قرب 66 ألف دولار يؤكد أن السوق لا تزال تمتلك زخماً إيجابياً

4 مخاطر الملف النووي الإيراني تبقى الحذر قائماً مستقبلاً

5 المستثمرون يراهنون على عودة السيولة للأصول الرقمية مجدداً

6 موجة بيع الصناديق الفورية فقدت تأثيرها على التدفقات

7 الإيثر وسولانا وإكس آر بي تحقق مكاسب قوية

المعدن الأصفر يسجل أعلى مستوياته منذ أسبوع كامل اليوم

الذهب يقفز فوق 4300 دولار مدعوماً بانحسار مخاطر الفائدة

2 الدولار يتراجع بالتزامن مع انحسار المخاطر الجيوسياسية العالمية

1 تراجع النفط يقلص ضغوط التضخم ويدعم أسعار الذهب

النفط يمنح الذهب دفعة إضافية

كان الانخفاض الحاد في أسعار النفط أحد أبرز المحركات التي دعمت الذهب خلال الساعات الأخيرة. فبعد إعلان التفاهات المتعلقة بإعادة فتح مضيق هرمز، تعرضت أسعار الخام لضغوط بيعية قوية دفعتها إلى أدنى مستوياتها منذ أشهر. ومن الناحية الاقتصادية، يؤدي انخفاض أسعار الطاقة إلى تقليص الضغوط التضخمية على الاقتصادات الكبرى، وهو ما يخفف الحاجة إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة ارتفاع الأسعار. وبما أن السياسة النقدية الأمريكية تعد العامل الأكثر تأثيراً في اتجاهات الذهب العالمية، فإن أي تراجع في

النفط انخفضت المخاوف من موجة تضخمية جديدة، ما دفع الأسواق إلى خفض رهاناتها على رفع أسعار الفائدة الأمريكية خلال الأشهر المقبلة. وهنا يكمن العامل الحاسم بالنسبة للذهب. فالمعدن النفيس لا يدر عائداً دورياً مثل السندات أو الودائع، ولذلك يصبح أكثر جاذبية عندما تتراجع أسعار الفائدة أو تنخفض التوقعات بشأن زيادتها. ومع تراجع احتمالات التشديد النقدي، ارتفعت شهية المستثمرين للعودة إلى الذهب، ما ساهم في تسارع وتيرة الصعود.

ويؤكد هذا التطور أن الذهب لم يعد يتحرك فقط وفق الأخبار السياسية المباشرة، بل وفق تأثير تلك الأخبار على البيئة النقدية والمالية العالمية.

عودة المشترين إلى السوق

من العوامل المهمة التي ساهمت في الارتفاع الأخير أيضاً عودة عمليات الشراء من مستويات سعرية اعتبرها المستثمرون جذابة بعد فترة من الضغوط والتراجعات التي شهدتها المعدن النفيس خلال الأشهر الماضية.

فقد تعرض الذهب لموجات بيع متكررة منذ اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران في أواخر فبراير، رغم أن الأحداث الجيو سياسية كانت تدعم نظرياً الطلب على الملاذات الآمنة. ويرجع ذلك إلى أن الأسواق كانت تركز بدرجة أكبر على احتمالات رفع أسعار الفائدة واستمرار قوة الدولار. لكن مع تغير هذه المعطيات، بدأ المستثمرون الذين كانوا

توقعات التضخم العالمية وخفف الضغوط على مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مواصلة رفع أسعار الفائدة مستقبلاً. ونتيجة لذلك، وجد الذهب نفسه أمام بيئة استثمارية أكثر دعماً، مدفوعة بانخفاض العوائد الحقيقية وتراجع الدولار وتحسن شهية المستثمرين تجاه المعدن النفيس.

معادلة جديدة للأسواق

لطالما ارتبط الذهب بالاضطرابات السياسية والحروب والأزمات الدولية، إذ يلجأ المستثمرون إليه باعتباره ملاذاً آمناً في أوقات عدم اليقين. لكن التطورات الأخيرة أظهرت أن العلاقة بين الذهب والأحداث الجيوسياسية ليست دائماً مباشرة أو بسيطة.

ففي الحالة الراهنة، لم يكن الاتفاق الأمريكي الإيراني عاملاً سلبياً للذهب كما توقع البعض، بل تحول إلى محفز إيجابي نتيجة تأثيره غير المباشر على أسواق الطاقة والتضخم والسياسة النقدية. فمع تراجع أسعار

في مفارقة لافتة في أسواق المال العالمية، قفزت أسعار الذهب بقوة لتقترب من أعلى مستوياتها خلال أسبوع، رغم تراجع حدة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وإعلان اتفاق مبدئي بين الولايات المتحدة وإيران لإعادة فتح مضيق هرمز. وبينما كان المنطق التقليدي يفترض أن يؤدي انحسار المخاطر السياسية إلى تراجع الطلب على الأصول الآمنة، فإن الأسواق اختارت هذه المرة التركيز على عامل آخر أكثر تأثيراً يتمثل في تراجع احتمالات تشديد السياسة النقدية الأمريكية.

وسجل الذهب مكاسب تجاوزت 2.7% في التعاملات الفورية ليصعد فوق مستوى 4330 دولاراً للأونصة، فيما ارتفعت العقود الأمريكية الآجلة إلى أكثر من 4355 دولاراً للأونصة، في أداء عكس تحوُّلاً واضحاً في نظرة المستثمرين إلى مستقبل أسعار الفائدة والتضخم والعملة الأمريكية.

وجاءت هذه المكاسب في وقت تراجعت فيه أسعار النفط بشكل حاد بعد الإعلان عن الاتفاق السياسي، وهو ما أدى إلى تهديته

في تعزيز مراكزهم، بينما قد يشكل تجاوز مستوى 4500 دولار إشارة فنية ونفسية مهمة تعزز احتمالات استمرار الصعود.

المعادن النفيسة تلحق بالذهب

لم تكن مكاسب الذهب الحدث الوحيد في سوق المعادن الثمينة، إذ شهدت الفضة والبلاتين والبلاديوم ارتفاعات قوية ومتزامنة عكست تحسن المزاج الاستثماري تجاه القطاع بأكمله. وسجلت الفضة مكاسب تجاوزت 3.7% لتواصل أداءها القوي خلال العام الحالي، مستفيدة من الجمع بين دورها الاستثماري واستخداماتها الصناعية الواسعة. كما ارتفع البلاتين بأكثر من 3%، بينما قفز البلاديوم بأكثر من 4% في واحدة من أقوى جلساته خلال الفترة الأخيرة.

وتشير هذه التحركات الجماعية إلى أن المستثمرين لا يراهنون فقط على الذهب، بل على قطاع المعادن النفيسة ككل، في ظل توقعات بانخفاض الضغوط النقدية وتحسن البيئة الاستثمارية العالمية. كما تعكس المكاسب المتزامنة قناعة متزايدة بأن الطلب الصناعي والاستثماري قد يشهد تحسناً خلال المرحلة المقبلة، خاصة إذا نجحت التفاهات السياسية في الشرق الأوسط في تعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي.

التضخمية للارتفاع، فقد تتغير الحسابات مجدداً وتعرض الأسعار لبعض الضغوط. لذلك ينظر المستثمرون إلى اجتماعات البنك المركزي الأمريكي القادمة باعتبارها محطات حاسمة لتحديد اتجاه الذهب خلال النصف الثاني من العام.

هل ما زالت الأسعار جاذبة؟

أحد أكثر الأسئلة تداولاً بين المستثمرين حالياً يتعلق بما إذا كانت المستويات الحالية لا تزال مناسبة للدخول إلى سوق الذهب بعد هذه القفزة القوية.

ويرى العديد من المتخصصين أن الذهب ينبغي التعامل معه كاستثمار طويل الأجل وليس كرهان قصير الأجل على التحركات اليومية. ومن هذا المنطلق، فإن بناء المراكز الاستثمارية تدريجياً وعلى مراحل مختلفة يظل الاستراتيجية الأكثر توازناً. كما أن التذبذبات الحالية لا تلغي الاتجاه الصاعد العام الذي تشكل خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً في ظل استمرار مستويات الدين المرتفعة عالمياً، وتزايد الإنفاق الحكومي، والبحث المتواصل عن أدوات تحوط ضد المخاطر الاقتصادية والنقدية.

ويعتقد عدد من المحللين أن أي تراجع نحو مستويات 4200 دولار قد يمثل فرصة جديدة للمستثمرين الراغبين

بانتظرون فرص دخول مناسبة بالعودة إلى السوق، مستفيدين من المستويات السعرية التي تراوحت بين 4000 و4100 دولار للأونصة خلال الفترة السابقة.

وقد ساعدت هذه المشتريات الجديدة على تعزيز الزخم الصعودي ودفع الأسعار سريعاً فوق مستوى 4300 دولار، ما أعاد الثقة إلى المتعاملين بشأن استمرار الاتجاه الإيجابي على المدى المتوسط.

الفائدة تبقى العامل الحاسم

رغم قوة الارتفاعات الأخيرة، فإن الأناظر تبقى مركزة على مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي باعتباره العامل الأكثر تأثيراً في مستقبل الذهب خلال المرحلة المقبلة. وتشير توقعات الأسواق إلى تراجع احتمالات رفع أسعار الفائدة مقارنة بالأسبوع الماضي، وهو ما شكل دعماً مباشراً للمعدن النفيس. لكن هذه التوقعات لا تزال قابلة للتغيير تبعاً للبيانات الاقتصادية المقبلة، خصوصاً بيانات التضخم وسوق العمل والنمو الاقتصادي.

فإذا استمرت مؤشرات التضخم بالتراجع، فقد يجد الفيدرالي مساحة أكبر للحفاظ على سياسة نقدية أقل تشدداً، الأمر الذي سيصب في مصلحة الذهب. أما إذا عادت الضغوط

الدولار يتراجع والذهب يستفيد

بديلاً استثمارياً أكثر جاذبية، خصوصاً في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي والنمو في عدد من الاقتصادات الكبرى. كما أن ضعف الدولار يوفر دعماً إضافياً لصناديق الاستثمار العالمية التي تسعى إلى تنويع محافظها بعيداً عن الأصول المقومة بالعملة الأمريكية.

الطلب العالمي عليه، وخلال الأشهر الماضية كان الدولار يحظى بدعم قوي نتيجة التوترات الجيوسياسية والتوقعات باستمرار تشديد السياسة النقدية الأمريكية. أما اليوم، فقد تغيرت المعادلة جزئياً، مع تراجع المخاطر السياسية وانخفاض توقعات رفع الفائدة. وأدى هذا التحول إلى زيادة الإقبال على الذهب باعتباره

إلى جانب عامل الفائدة، استفاد الذهب من تراجع الدولار الأمريكي الذي فقد جزءاً من مكاسبه بعد الإعلان عن الاتفاق السياسي وانخفاض أسعار النفط. وتاريخياً توجد علاقة عكسية قوية بين الذهب والدولار، إذ يؤدي ضعف العملة الأمريكية إلى جعل المعدن النفيس أقل تكلفة للمشتريين الذين يتعاملون بعملة أخرى، ما يعزز



مسارات الاقتصاد الحديث

9

دور الاستثمار في رسم مسار الاقتصاد

كتب جورج حبيب

في زمن تتداخل فيه القرارات الاقتصادية مع تغيرات وسياسات وخيارات تؤثر في مستوى المعيشة واتجاهات المجتمعات. وبين تعدد الأهداف وتباين المصالح، تبرز الحاجة إلى قراءة ترفاً معرفياً، بل ضرورة لفهم ما يدور حولنا من تفاصيل الحياة اليومية، لم يعد فهم الاقتصاد

يُعد الطلب الإجمالي أحد المؤشرات الأساسية التي تعكس صحة الاقتصاد واتجاهاته، إذ يتأثر بمجموعة واسعة من العوامل المرتبطة بسلوك الأفراد والشركات والحكومات. وتلعب المدخرات والاستثمارات والابتكارات دوراً محورياً في تحديد مستويات الإنفاق والنمو الاقتصادي، ما يجعل فهم العلاقة بينها أمراً ضرورياً لتفسير فترات الانتعاش والانكماش التي تمر بها الاقتصادات المختلفة. ومن هنا تبرز أهمية دراسة التفاعل بين الادخار والاستثمار والابتكار، باعتبارها عناصر رئيسية تسهم في رسم ملامح النشاط الاقتصادي وتحديد مساره.

الادخار والاستثمار.. معادلة التوازن في النشاط الاقتصادي

قد يختار الأفراد الذين يحصلون على دخل معين تخصيص جزء منه للادخار بدلاً من إنفاقه على شراء السلع والخدمات. وفي المقابل، يمكن توظيف جزء من هذه المدخرات في أنشطة استثمارية بصورة مباشرة، كأن يستخدم الأفراد مدخراتهم لشراء منزل، أو أن تخصص الشركات جزءاً من أموالها لاقتناء معدات وآلات جديدة تسهم في تطوير أعمالها. كما قد تتحول بعض هذه الأموال إلى ودائع مصرفية أو عقود تأمين وأدوات مالية أخرى، قبل أن تعود إلى الدورة الاقتصادية من جديد من خلال قيام المؤسسات المالية بإقراضها للمنتجين، لتصبح جزءاً من إجمالي الاستثمار المحلي. ومع ذلك، لا يوجد ما يضمن أن المستثمرين سيضعون في الاقتصاد الكمية نفسها من الأموال التي يرغب المدخرون في توفيرها عند مستوى معين من الدخل. فقد تتجه الشركات إلى استثمار مبالغ أكبر من حجم المدخرات المتاحة، أو قد تفضل استثمار مبالغ أقل، وذلك لأن قرارات الادخار والاستثمار تصدر عن أطراف مختلفة ولكل منها دوافعها الخاصة، الأمر الذي يجعل التوافق بين خطط المدخرين والمستثمرين أمراً غير شائع.

وفي بعض الحالات، قد يرغب المنتجون في الإنفاق والاستثمار بمعدلات تفوق ما يرغب الجمهور في إقراضه لهم، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى سحب جزء من ودائعهم المصرفية. وفي المقابل، إذا انخفضت رغبة المنتجين في الاستثمار مقارنة بحجم الأموال التي يسعى الجمهور إلى ادخارها، فقد يؤدي ذلك إلى بقاء جزء من السلع دون بيع، وبالتالي تراجع مستويات الدخل الاقتصادي. وبصورة عامة، عندما يتجاوز إنفاق المستثمرين حجم المدخرات التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها، يرتفع الطلب الإجمالي، وينعكس ذلك في صورة ضغط تصاعدي على الدخل والعمالة والأسعار. أما إذا ارتفعت المدخرات إلى مستويات تفوق رغبة المستثمرين في توظيفها، فإن إجمالي الإنفاق يتراجع، لتظهر ضغوط هبوطية تؤثر في الإنتاج والأسعار والدخل وفرص العمل. ومن هنا، يمكن القول إن التقلبات التي يشهدها الدخل القومي، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ترتبط بشكل مباشر بالفجوة



القروض ودورها في دعم النشاط الاقتصادي



تبدأ بعض الشركات الأقل كفاءة بتقليص إنتاجها أو الخروج من السوق، لينخفض الطلب على الآلات والمواد الخام، وتدخل الدورة الاقتصادية مرحلة من التباطؤ والانكماش.

ومع ظهور ابتكار جديد، تعود دورة النشاط الاقتصادي إلى الانتعاش من جديد، لتبدأ مرحلة توسع أخرى تقودها الأفكار والتقنيات الحديثة.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية القروض باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية الداعمة للنشاط الاقتصادي. فكلما اشتدت المنافسة بين الشركات وارتفعت مستويات التفاؤل، ازداد الإقبال على التمويل الذي توفره البنوك والمؤسسات المالية. أما في فترات التشاؤم وعدم اليقين، فإن هذه المؤسسات تميل إلى التشدد في الإقراض، ما ينعكس سلباً على مستويات الإنتاج وقد يترافق مع تراجع في السيولة المتداولة داخل الاقتصاد.

وفي المقابل، تُعد نفقات المستهلكين أكثر استقراراً من الإنفاق الاستثماري، كما أنها تمثل الجزء الأكبر من الطلب الإجمالي. فعلى الرغم من أنها أقل عرضة للتقلبات الحادة، فإنها قد تشهد تغيرات سريعة في الظروف الاستثنائية، مثل الحروب والأزمات الكبرى، الأمر الذي يجعل دراسة العوامل المؤثرة في الإنفاق الاستهلاكي أمراً ضرورياً لفهم حركة الطلب الإجمالي وتطورات النشاط الاقتصادي بصورة أشمل.

وفي المحصلة، لا يتحرك الطلب الإجمالي بصورة عشوائية، بل يتأثر بمنظومة مترابطة تشمل الادخار والاستثمار والابتكار والتمويل والظروف الاقتصادية العامة. ويُعد تحقيق التوازن بين هذه العناصر أحد أهم العوامل التي تضمن استقرار النشاط الاقتصادي واستدامة النمو على المدى الطويل.

وتنجمت جديدة، وتحسين المنتجات التقليدية، وابتكار أساليب حديثة للتسويق والإنتاج، الأمر الذي أسهم في إحداث تحولات اقتصادية متلاحقة عبر العقود. وقد شهد التاريخ الصناعي الأمريكي العديد من الأمثلة البارزة على هذه الابتكارات، مثل صناعة السيارات والمواد الكيماوية واللداث وأنظمة تكيف الهواء وغيرها من المنتجات التي أحدثت نقلة نوعية في الأسواق وفتحت مجالات استثمارية جديدة.

إلا أن مسار الابتكار لا يسير بوتيرة ثابتة أو منتظمة، بل يظهر على شكل موجات متعاقبة تتفاوت في توقيتها وتأثيرها. فعندما ينجح منتج جديد في جذب المستهلكين وتحقيق أرباح مرتفعة، يدفع ذلك الشركات المنافسة إلى تسريع جهودها للحفاظ على حصتها السوقية أو زيادتها.

وتبدأ الشركات في هذه المرحلة بتوسيع أنشطتها عبر الاقتراض، وتوظيف المزيد من العمالة الماهرة، وشراء كميات أكبر من المواد الخام، وإنشاء مصانع جديدة، وزيادة الإنفاق على الأبحاث العلمية والحملات التسويقية، سعياً إلى تطوير ابتكارات جديدة. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على الاستثمار ودفع الاقتصاد نحو مرحلة من التوسع والنمو.

لكن هذه الموجة الصاعدة لا تستمر إلى ما لا نهاية، إذ قد تصل الأسواق في مرحلة لاحقة إلى حالة من التشبع نتيجة زيادة المعروض واشتداد المنافسة، ما يؤدي إلى تراجع الأرباح تدريجياً. وعندما

بين العمال وأصحاب الأعمال، وتشجيع الصناعات الناشئة، إلى جانب النمو السكاني والتقدم العلمي الذي يسهم في رفع مستويات الإنتاجية.

وفي المقابل، توجد عوامل أخرى تحد من النشاط الاستثماري وتضعف من وتيرته، وقد برزت آثارها بوضوح خلال الفترات الاقتصادية الصعبة التي شهدتها العالم في مراحل مختلفة، بينما ظهرت آثار العوامل المحفزة بصورة أكبر خلال فترات الانتعاش الاقتصادي.

كما أن العلاقة بين الاستثمار والطلب الإجمالي علاقة متبادلة؛ فزيادة الاستثمارات ترفع القوة الشرائية داخل الاقتصاد، بينما يؤدي ارتفاع الطلب على السلع والخدمات إلى تحفيز المزيد من الاستثمارات. ولهذا السبب قد تتحول فترات الازدهار إلى موجات توسع اقتصادي متسارعة، في حين أن تراجع الإنفاق قد يقود إلى مزيد من الانكماش، ولا سيما فيما يتعلق بالإنفاق على السلع الرأسمالية والإنتاجية مثل الآلات والمعدات.

الابتكار والتمويل.. محركات الاقتصاد والاندكماش الاقتصادي

يُعد التطور التكنولوجي والابتكار من أبرز العوامل المؤثرة في حركة الاستثمار، إذ يشير العديد من الاقتصاديين إلى أن مرونة الاقتصاد الأمريكي وقدرته على النمو ارتبطتا إلى حد كبير بالتوسع المستمر في توظيف الابتكارات الصناعية. ويمثل هذا الابتكار في تطوير صناعات

التنبؤ بتقلباتها أو التحكم بها من خلال السياسات الاقتصادية.

ويعتمد الإنفاق الاستثماري بدرجة كبيرة على توقعات أصحاب الأعمال بشأن الأرباح المستقبلية. فالشركات تتجه إلى بناء مصانع جديدة أو شراء معدات وآلات حديثة عندما تكون على قناعة بوجود طلب كافٍ على السلع والخدمات التي ستنججها هذه الاستثمارات.

وبناءً على ذلك، لا يقدم المنتجون على توظيف أموالهم إلا إذا توقعوا تحقيق عوائد مجزية. ولهذا السبب يتأثر الاستثمار بعدة عوامل، من بينها التطور التقني والابتكارات الصناعية التي ترفع كفاءة الإنتاج، إضافة إلى تكاليف التوسع والإحلال وتجديد المصانع والمعدات.

إلا أن التجارب الاقتصادية أثبتت أن قرارات التوسع والدخول إلى أسواق جديدة أو تبني تقنيات حديثة قد تتأجل عندما تسود حالة من عدم اليقين بشأن العوائد المتوقعة. ولذلك تنسجم الاستثمارات بتقلبات واضحة ترتبط بدرجة التفاؤل أو التشاؤم التي تسيطر على أصحاب الأعمال.

وتتأثر هذه القرارات أيضاً بعوامل يصعب قياسها بدقة، مثل التطورات السياسية والاقتصادية الدولية، الأمر الذي يفسر الدورات المتكررة إلى توفير بيئة مستقرة تشجع على الاستثمار وتعزز ثقة المستثمرين بالمستقبل. وتشمل العوامل الداعمة للاستثمار تقديم حوافز ضريبية لرؤوس الأموال الصناعية، وسن قوانين تعزز التعاون

بين خطط الادخار والاستثمار. فالتغيرات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي تعمل في نهاية المطاف على إعادة التوازن بين المدخرات والاستثمارات.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الجهات التي تشتري الإنتاج القومي تستطيع تعزيز قدرتها الشرائية من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية أو عبر استخدام جزء من أصولها المتراكمة. فالأفراد والشركات والحكومات قادرون على تمويل جزء من إنفاقهم بالاعتماد على القروض التي توفرها البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وبناءً على ذلك، فإن ارتفاع أو انخفاض الطلب الإجمالي لا يعتمد فقط على قرارات المستهلكين والمستثمرين، بل يتأثر أيضاً بمدى الرقابة والسياسات التي تفرضها الحكومات على المؤسسات المالية، نظراً لدورها المحوري في توجيه تدفقات الأموال داخل الاقتصاد.

الاستثمار وتأرجح الطلب الإجمالي.. كيف تتأثر الدورة الاقتصادية؟

يرتبط تأرجح الطلب الإجمالي بمجموعة من العوامل التي تؤثر في مستويات الإنفاق داخل الاقتصاد، سواء كان هذا الإنفاق موجهاً نحو الاستثمار أو الاستهلاك أو الخدمات الحكومية. ويُعد الاستثمار من أكثر هذه العوامل أهمية، نظراً لما يتمتع به من تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، فضلاً عن صعوبة



الطلب الإجمالي بين الارتفاع والانكماش



الابتكار كمحرك للدورات الاقتصادية

العلاقات الاقتصادية داخل النظام الاقتصادي

النشاط الاقتصادي. وفي جميع الأحوال، فإن الأثر النهائي للتغيرات في الأجور أو الأسعار يعتمد إلى حد كبير على مدى اتساع نطاقها، إذ إن التغيرات الشاملة التي تطال معظم القطاعات الاقتصادية يكون لها تأثير أعمق على البنية الاقتصادية ككل، بينما يظل تأثيرها محدوداً إذا اقتصر على قطاعات أو صناعات معينة.

كما أن الارتفاع العام في مستويات الأجور قد يسهم في زيادة الضغوط التضخمية، خاصة إذا لجأت الشركات إلى رفع الأسعار لتعويض ارتفاع التكاليف الناتج عن زيادة الأجور.

أثر تغير الأجور على النشاط الاقتصادي؛ فبينما يرى البعض أن خفض الأجور قد يسهم في علاج الكساد عبر تمكين الشركات من توظيف عدد أكبر من العمال بتكلفة أقل، يرى آخرون أن هذا الخفض قد يؤدي إلى تفاقم الأزمة، لأنه يقلل من القوة الشرائية للعاملين، وبالتالي يضعف الطلب على السلع والخدمات.

كما يمتد الجدل إلى سياسة الأسعار، حيث يعتقد البعض أن خفض الأسعار عند تراجع المبيعات يُعد حلاً مناسباً، في حين يرى آخرون أن ذلك قد يضغط على أرباح الشركات ويؤدي إلى تقليص الاستثمار، ما ينعكس سلباً على

على الرغم من الأهمية الكبيرة لمستوى الطلب الإجمالي والمصرفيات الاستهلاكية في تحليل التآرجحات الاقتصادية، فإن هذا العامل لا يمثل العنصر الوحيد المؤثر في حركة الاقتصاد، إذ تبرز كذلك العلاقات المتبادلة بين مختلف مكوناته، ولا سيما العلاقة بين التكاليف والأسعار.

وتُعد الأجور مثلاً واضحاً على هذه العلاقة، فهي تمثل في الوقت نفسه جزءاً أساسياً من تكاليف الإنتاج بالنسبة لأصحاب الأعمال، ومصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة للعاملين، مما يجعلها عنصراً محورياً في فهم التوازنات الاقتصادية. وفي هذا السياق، يختلف الاقتصاديون حول

يُحدد مستقبل البلاد عند 10 ملايين نسمة

شعب سويسرا يرفض لسقف سكاني



في مشهد سياسي أثار جدلاً واسعاً، قال الناخبون في سويسرا كلمتهم بوضوح: لا لسقف سكاني يُحدد مستقبل البلاد عند 10 ملايين نسمة، هذا الاقتراح الذي حمل طابعاً تصادمية، وُصف إعلامياً باسم «بريكست سويسرا»، لم يكن مجرد استفتاء، بل كان محاولة لإعادة رسم علاقة البلاد بالهجرة، وبالأخص باتفاقية حرية التنقل مع الاتحاد الأوروبي.

وقدم الاقتراح حزب الشعب السويسري اليميني، الذي له تاريخ طويل في تبني خطاب مناهض للهجرة، زاعماً أن تحديد عدد السكان سيخفف الضغط على قطاعات النقل والإسكان والبيئة، لكن يبدو أن تلك الحجة لم تُقنع عدداً كافياً من الناخبين، بل أن بعضهم كان قلقاً من فقدان عمالة ضرورية في قطاعات السياحة والمستشفيات ودور الرعاية.

وبحسب المقترح، كان يفترض أن تلتزم الحكومة بتثبيت عدد السكان عند 10 ملايين بحلول عام 2050، مع فرض قيود مبكرة إذا اقترب العدد من 9.5 مليون قبل هذا التاريخ، وصولاً إلى احتمال إلغاء اتفاق حرية التنقل مع الاتحاد الأوروبي إذا تم تجاوز السقف.

لكن ما أظهره الناخبون السويسريون هو أن الكثير منهم قد سئم من تركيز حزب الشعب المستمر على الهجرة باعتبارها مصدر مشاكل سويسرا، في حين أن الناخبين أنفسهم غير مقتنعين إطلاقاً بأن إلقاء اللوم على المهاجرين، أو فرض ضوابط أكثر صرامة على الهجرة، هو الحل.

بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء الوطني الذي جرى الأحد 58.86%، وعارضه نحو 54.79% من الناخبين، بينما أيدته 45.21%، كما عارضت الحكومة المبادرة بالإجماع، محذرة من أنها ستهدد الاستقرار الوطني، وتُلحق الضرر بالاقتصاد، وتُعيق ازدهار سويسرا.

معلومة ورقم

15

مليار دولار

قال ولي عهد دبي الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم إن عقود المشاريع الاستراتيجية ضمن خطة توسعة مطار آل مكتوم الدولي في الإمارات تقارب 15 مليار دولار، ومن المقرر إرساؤها خلال الأشهر المقبلة.

«أبل» تدخل سوق الهواتف القابلة للطي مع «أيفون 18»

تتجه شركة أبل إلى دخول مرحلة جديدة في سوق الهواتف الذكية عبر إطلاق أول هاتف أيفون قابل للطي ضمن سلسلة «أيفون 18»، في خطوة تُعد من أبرز التحولات الاستراتيجية في تاريخ الشركة الحديث، وفقاً لتقارير وتحليلات سوقية متداولة.

وبحسب ما نقلته عدة تقارير متخصصة في قطاع التكنولوجيا، من بينها تقديرات صادرة عن بنوك استثمارية ومؤسسات أبحاث سوقية، فإن الهاتف الجديد قد يتم طرحه خلال خريف عام 2026 بالتزامن مع إطلاق سلسلة «أيفون 18 برو». تشير تقديرات بنك جي بي مورجان إلى أن سعر أول أيفون قابل للطي قد يبدأ من نحو 1999 دولاراً في السوق الأميركية، ما يجعله أعلى سعراً من هواتف «أيفون برو ماكس» الحالية، بل ويقترب من أسعار بعض أجهزة الحواسيب المحمولة من فئة MacBook.

دردشة اقتصادية

من رواية خيال علمي إلى شركة بتريليون دولار

حين أصبح المريخ أصلاً استثمارياً في محافظ المستثمرين

2 الأسواق تشتري الحلم قبل تحقق الواقع

1 طفولة معزولة صنعت رؤية تتجاوز الأرض

العالمية واحدة من أضخم عمليات الإدراج على الإطلاق عندما طرحت سبيس إكس مئات الملايين من الأسهم للتداول العام. ومع انطلاق التداولات، أقبل المستثمرون بكثافة على السهم، ما أدى إلى ارتفاع قيمته بصورة كبيرة خلال أولى جلسات التداول.

ونتيجة لذلك، قفزت القيمة السوقية للشركة إلى نحو 2.1 تريليون دولار، لتدخل مباشرة نادي أكبر الشركات المدرجة في العالم. كما عزز هذا الإنجاز مكانة إيلون ماسك المالية بصورة غير مسبوقة، ورسخ صورته باعتباره أحد أكثر رجال الأعمال تأثيراً في العصر الحديث. لكن هذا الصعود السريع فتح الباب أيضاً أمام نقاش واسع داخل الأوساط الاستثمارية حول الأسس التي تستند إليها هذه التقييمات الضخمة، وما إذا كانت تعكس واقع الأعمال الحالية أم توقعات مستقبلية بعيدة المدى.

رهان على المستقبل

الانقسام حول سبيس إكس لا يتعلق بقدراتها التقنية بقدر ما يتعلق بقيمة الحلم الذي تتبعه للأسواق. فال مؤيدون يرون أن الشركة تمتلك سجلاً طويلاً من تحويل الأفكار المستحيلة إلى واقع اقتصادي ملموس، سواء في مجال الصواريخ القابلة لإعادة الاستخدام أو في قطاع السيارات الكهربائية عبر تسلا. أما المنتقدون فيرون أن جزءاً كبيراً من القيمة السوقية الحالية يعتمد على توقعات يصعب قياسها أو التحقق منها. فحتى الآن لا يوجد نموذج اقتصادي واضح يشرح كيف يمكن بناء اقتصاد مستدام على المريخ أو تحقيق عوائد تجارية ضخمة من الاستيطان الفضائي. ومع ذلك، فإن التاريخ الاقتصادي مليء بأمثلة مشابهة لمشروعات بدت مستحيلة عند انطلاقها قبل أن تتحول لاحقاً إلى ركائز أساسية للنمو العالمي، مثل السكك الحديدية العابرة للقارات وشبكات الاتصالات الدولية والإنترنت.



الدول حول العالم، مستفيدة من الطلب المتزايد على حلول الاتصال في المناطق النائية والمحرومة من البنية التحتية التقليدية. وبحلول عام 2026 تجاوز عدد المشتركين عشرة ملايين مستخدم، فيما تحولت الخدمة إلى أكبر مصدر للإيرادات والأرباح داخل المجموعة.

هذا التحول يعكس مفارقة لافتة، إذ إن الشركة التي تأسست بهدف الوصول إلى المريخ أصبحت تحقق معظم دخلها من خدمات الإنترنت الفضائي، وبعبارة أخرى، فإن الطريق إلى الكوكب الأحمر يمر حالياً عبر شبكات الاتصالات أكثر مما يمر عبر الصواريخ نفسها.

اكتتاب غير مسبوق

بلغت قصة النجاح ذروتها مع طرح العام الأولي التاريخي للشركة. فقد شهدت الأسواق

ومع توسع عملياتها، لم تعد سبيس إكس مجرد شركة صواريخ، بل تحولت إلى مؤسسة متعددة الأنشطة تجمع بين النقل الفضائي وخدمات الاتصالات والتقنيات المدارية، وهو ما ساعدها على بناء قاعدة أعمال أكثر تنوعاً واستدامة.

قوة ستارلينك

ورغم أن حلم المريخ لا يزال العنوان الأبرز المرتبط باسم الشركة، فإن الإيرادات الحالية تأتي من مصدر مختلف تماماً. فقد أصبح مشروع ستارلينك، الذي يعتمد على شبكة ضخمة من الأقمار الصناعية منخفضة المدار لتوفير الإنترنت، العمود الفقري المالي لسبيس إكس. وخلال السنوات الأخيرة، توسعت الشبكة بوتيرة متسارعة لتصل خدماتها إلى عشرات

محدود من الشركات الدفاعية العملاقة. وكانت تكاليف إطلاق الصواريخ مرتفعة إلى مستويات تجعل التوسع التجاري محدوداً للغاية. هنا راهن ماسك على فكرة بدت آنذاك غير واقعية، وهي إعادة استخدام الصواريخ بعد إطلاقها بدل التخلص منها.

ورغم التشكيك الواسع الذي واجه المشروع في بداياته، نجحت الشركة تدريجياً في إثبات جدوى النموذج الجديد، وأصبح صاروخ فالكون 9 القابل لإعادة الاستخدام أحد أبرز الإنجازات التقنية في القطاع، وساهم في خفض تكاليف الإطلاق بصورة جوهرية. كما تمكنت الشركة من الفوز بعقود ضخمة مع وكالة الفضاء الأمريكية ووزارة الدفاع الأمريكية، ما وفر لها مصادر دخل مستقرة وعزز مكانتها كمزود رئيسي لخدمات الإطلاق الفضائي.

لم تكن قصة شركة سبيس إكس مجرد قصة نجاح تقليدية في عالم التكنولوجيا أو الفضاء، بل تمثل واحدة من أكثر الروايات الاقتصادية إثارة خلال العقود الأخيرة. فالشركة التي بدأت كفكرة مستوحاة من روايات الخيال العلمي تحولت إلى مؤسسة عملاقة أعادت رسم ملامح صناعة الفضاء العالمية، وأصبحت محور أكبر طرح عام أولي في التاريخ الحديث، بقيمة سوقية تجاوزت 2.1 تريليون دولار.

جذور الفكرة

في طفولته بمدينة بريتوريا في جنوب إفريقيا، كان إيلون ماسك يقضي ساعات طويلة غارقاً في قراءة كتب الخيال العلمي، وعلى رأسها روايات الكاتب البريطاني دوغلاس أدامز وسلسلة «دليل المسافر إلى المجرة». لم تكن تلك الكتب بالنسبة إليه مجرد وسيلة للترفيه، بل شكلت الأساس الفكري لرؤيته المستقبلية للعالم. ومنذ سنواته الأولى، ترسخت لديه قناعة بأن مستقبل البشرية لا ينبغي أن يبقى محصوراً على كوكب الأرض، وأن ضمان استمرار الحضارة الإنسانية يتطلب الانتشار خارج حدود الكوكب.

ومع مرور الوقت، تحولت هذه الفكرة من تصور فلسفي إلى هدف عملي. وبعد بيعه حصته في شركة باي بال إثر استحواذ إيباي عليها، قرر توجيه جزء كبير من ثروته نحو مشروع بدا للكثيرين أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع. ففي عام 2002 أسس شركة سبيس إكس واضحاً نصب عينيه هدفاً واضحاً يتمثل في خفض تكلفة الوصول إلى الفضاء وفتح الطريق مستقبلاً أمام إنشاء مستوطنات بشرية على المريخ.

ثورة اقتصادية

عندما دخلت سبيس إكس قطاع الفضاء، كانت الصناعة تخضع لهيمنة الحكومات وعدد

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com